

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم تجارية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

بحري أم الحبيب

بلحري بلال

بغنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات
حالة الجزائر (1990-2023)

الصفة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذة التعليم العالي	أ.د صفا محمد
مشرفا ومقررا	أستاذة محاضر أ	أ.هرقون تفاحة
مناقشا	أستاذة محاضر أ	أ.عقبي لخضر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية : 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. يتجدد الشكر والعرفان، بعد فضل الله تعالى. إلى كل من ساندنا وقدم لنا يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذه المذكرة. لكل كلمة تشجيع، ولكل نصيحة قيمة، ولكل لحظة دعم، أخصكم بجزيل الشكر. ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام، الذين لم يبخلوا عليّ بجهدهم ووقتهم.

نخص بالشكر الجزيل الأستاذة الفاضلة هرقون تفاحة، والأستاذ صفا. لقد كانا خير موجه ومرشد لي، وبتوجيهاتهما السديدة وملاحظتهما القيمة، أثرنا هذا العمل وساهمنا في إنجازة على أكمل وجه.

وكذلك، نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والأستاذ الفاضل بركة سيف الدين، والأستاذة القديرة بوجلة إيمان، والأستاذة الفاضلة أزقرير.

لقد كنتم جميعاً منارات علم وهدى، وكان لتوجيهاتكم القيمة بالغ الأثر في.. إثراء هذا العمل ودفعه نحو التميز. شكراً لكم من الأعماق.

إِهْدَاء



إلى أساتذتي الأفاضل، من أناروا دربي بالعلم والمعرفة، إلى من غرسوا فيّ حب التعلم
وشغف البحث، وإلى من كان لتوجيهاتهم القيمة الأثر الأكبر في مسيرتي التعليمية.
لكم مني كل الاحترام والتقدير

إلى أهلي، إلى من شاركوني لحظات الفرح والشقاء، وساندوني بكلماتهم الطيبة
وتشجيعهم الدائم، لكم مني كل الحب والوفاء، وأتمنى أن يبقى رباط الأخوة
والمحبة يجمعنا

إلى كل يد مدت لي العون، وكل قلب ساندني، إلى من آمن بقدراتي وشجعني على
المضي قدمًا، لكم مني خالص الشكر والامتنان

والحمد لله رب العالمين، على توفيقه وعونه، الذي لولاه ما اكتمل هذا العمل

بلحري بلال

إِهْدَاء



أتوجه بجزيل الشكرو عظيم الامتنان إلى منبع الحنان والعطاء، والديّ العزيزين،
اللذين كانا وما زالا سندي وعوني في كل خطوة، ومنهما استمددت القوة والعزيمة
والإصرار لإتمام هذا العمل. فهما النور الذي أضاء دربي، والدعاء الذي حفظني.

ولفلذات كبدي، محمد سيف الدين ورتاج ملك، أهدي ثمرة جهدي وسهر الليالي،
متمنياً أن تكونا دوماً مصدر فخري وسعادتي، وأن ترى في هذا العمل إلهاماً لتحقيق
أحلامكما.

كما أتقدم بخالص الشكرو والتقدير إلى أختي الحبيبتين ميمونة ونادية، لدعمهما
اللامحدود وتشجيعهما المستمر، فكنتما نعم السند والعون.

وإلى أخي وأخواتي الكرام، و أفراد عائلتي الكبيرة، وزملاء العمل الأفاضل، كل
الشكرو الامتنان على مساندتهم ودعمهم لي خلال هذه الرحلة العلمية، التي تكللت
بفضل وقفهم إلى جانبي.

وإلى كل من يعرفني سواء من قريب أو بعيد، وإلى كل من تمنى لي النجاح ودعا لي
بظهر الغيب، أتقدم بخالص الشكرو والعرفان، فدعوا تكم كانت زاداً لي في مسيرتي.
هذا الإنجاز هو ثمرة جهد جماعي، وأهدي نجاحي لكل من ساهم فيه ولو بكلمة
طيبة..

بحري أم
الحبيب

فهرس الموضوعات :

الصفحة	العنوان
	الشكر و العرفان
	إهداء
	فهرس المحتويات
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالصادرات	
9	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمته وأشكاله
15	المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر . محدداته.
20	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التصدير .
23	المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته
25	المطلب الثاني: أنواع التصدير ودوافعه.
31	المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية التصدير واستراتيجية التوجه نحوه
38	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير .
39	المطلب الأول: علاقه الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات
40	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لواقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2023	
45	المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 - 2023.
46	المطلب الأول: تحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2000
51	المطلب الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

	خلال الفترة (2001 - 2013)
56	المطلب الثالث: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2014 - 2022)
61	المبحث الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 - 2022)
62	المطلب الأول: تحليل تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)
66	المطلب الثاني: تحليل تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2013)
75	المبحث الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة 1990 - 2023
76	المطلب الأول: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2022):
79	المطلب الثاني: التحديات والمكاسب المحققة.
82	خلاصة الفصل
83	خاتمة
88	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	دوافع التصدير	29
(1-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	46
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر (1993-2001)،	48
(3-2)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول خلال الفترة (1990-2001).	49
(4-2)	التطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2013)	51
(5-2)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2012)	53
(6-2)	التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجغرافية خلال الفترة (2002-2013)	54
(7-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2014-2022)	56
(8-2)	اتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	58
(9-2)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر.	59
(10-2)	يوضح تطور هيكل الصادرات للجزائر خلال الفترة (1990-2000)	62
(11-2)	التركيبية السلعية للصادرات غير النفطية (1990-2000)	64
(12-2)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2013)	67
(13-2)	اهيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2013)	69
(14-2)	تطور قيام الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2014-2023)	71

73	التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية (2014 - 2023)	(15-2)
77	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة: 1990-2022.	(16-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
27	أنواع الصادرات	(1-1)
55	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002 - 2013)	(1-2)
63	تطور الصادرات النفطية و الغير النفطية خلال فترة (1990-2000)	(2-2)
65	التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية في الفترة (1990-2000)	(3-2)
70	هيكل الصادرات غير النفطية خلال (2000 ، 2013)	(4-2)
72	هيكل الصادرات غير النفطية خلال (2014 - 2023)	(5-2)



مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أبرز الآليات والأدوات الاقتصادية التي تلجأ إليها الدول النامية لتعزيز قدراتها الانتاجية وتطوير قطاعاتها التصديرية لما يوفره من رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة ومعرفة تنظيمية ما يتيح رفع جودة المنتجات وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية، وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي لم تعد الاقتصاديات الوطنية خصوصا في الدول النامية قادرة على الاعتماد الحصري على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات لمواجهة التحديات التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من هذا المنطلق برزت ضرورة انتهاز سياسة اقتصادية أكثر تنوعا واستدامة تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وخاصة من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

والجزائر من بين الدول النفطية التي يسيطر النفط فيها على 97% من إجمالي صادراتها ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، لذا سارعت لاتخاذ مجموعة من الاجراءات والتحفيزات المالية والضريبية، الجمركية والتجارية لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية بهدف تنمية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط، وفي ظل سعيها إلى تنويع صادراتها وتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات، عرفت الجزائر منذ التسعينات خاصة مع تبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادي واستقطاب رؤوس الأموال عدة تحولات اقتصادية وتشريعية من جهة وتغيرات في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى . أصبح من الضروري البحث في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

1 _ الإشكالية:

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

خلال الفترة 1990 - 2023 ؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن أن نطرح جملة من التساؤلات على النحو التالي:

_ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، ما هي دوافع ومكوناته؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)؟

_ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)؟

_ ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)؟

3) فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضيات الآتية لمعالجة إشكالية هذه الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023).

4)_ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في سعيها لتسلط الضوء على موضوع جد هام يرتبط بالاقتصاد الجزائري وهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم وسائل التمويل الحديثة في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الصادرات غير النفطية بما يساهم في تقليص التبعية للمحروقات.

5)_ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- _ التعرف على الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خلال فترة الدراسة
- _ الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1900 - 2023.
- _ تتبع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2023.
- _ إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية.
- _ تقديم توصيات بخصوص جوانب تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات خارج قطاع

المحروقات.

(6) _ أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:
- أسباب ذاتية: الرغبة في دراسة الموضوع والاستفادة منه كونه أحد مواضيع التخصص الذي ندرس فيه.
- أسباب موضوعية: الموضوع من متطلبات الوقت الراهن، خاصة لا يعيشه الاقتصاد الوطني من تبعية للمحروقات وتذبذبات أسعار النفط .
- ✓ الموضوع من متطلبات الوقت الراهن، خاصة ما يعيشه الاقتصاد الوطني من تبعية للمحروقات وتذبذبات أسعار النفط.
- ✓ نظرا لاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الحديثة فهو عامل يساهم في التأثير على اقتصاديات الدول بطريقة تساعد على التخلي عن المديونية الخارجية التي تعد سلبياتها أكثر من منافعها.
- ✓ ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كوسيلة لتنويع صادراتها والرفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني (الرفع من القدرات التصديرية).

(7) _ حدود الدراسة:

من أجل تحديد الإشكالية تم تحديد إطارين:

الإطار الزمني: يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1990 - 2023.

الإطار المكاني: خصص لدراسة حالة الجزائر وذلك بالتركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

(8) _ منهج الدراسة:

من أجل الاحاطة بجوانب الموضوع نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف متغيرات الدراسة والعلاقة التي تربط بينهما من خلال مجال الدراسة (1990 - 2023)، أما الجانب التطبيقي نستعمل المنهج التحليلي لتحليل طبيعة الظاهرة المدروسة بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لإبراز تطور الظاهرة خلال الفترة الممتدة (1990 - 2023).

(9) _ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على مؤشر

معين، نذكر منها:

أ- دراسة فارس فضيل: بعنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع مقارنة بين: الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تناولت هذه الدراسة: بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية، هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، توصلت إلى: أن مستوى أداء إمكانات مستوى الاستثمار في الدول الثلاث ومستوى جاذبيتها له ما زال للتحسين أكثر خاصة وأنها تتمتع بالكثير من الإمكانات البشرية والمادية وينقصها بذل مزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانات للنهوض بالتنمية فيها.

ب- دراسة بعداش عبد الكريم: بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث تضمنت الدراسة: تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة وتوضيح حصيلته في الاقتصاد الجزائري، هدفت الدراسة إلى إثراء المعرفة الشخصية والاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل وجمع الإحصائيات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت إلى: لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب إيجابية أو سلبية مطلقة بل هناك ظروف وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكن اقتحامها.

ج- دراسة عبد الحميد حمشة: بعنوان: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وفي ظل التطورات الدولية الراهنة. دراسة حالة، الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2012/2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، تعرضت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية كيف تساهم عملية تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟ حيث تطرق الباحث إلى استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية كمصطلح ومكانتها في الجزائر ضمن مجمع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في إطار تحرير التجارة الخارجية، وقام بإبراز تأثير هذه الأخيرة على الصادرات خارج المحروقات من خلال الدراسة الإحصائية والقياسية والاستبائية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كل من سعر الصرف والتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي لها إسهام في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كل حسب دوره.

د- دراسة بن براهيم الغالي، قلوب عبد الكريم: بعنوان: دور المحفزات الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات: مقالة ضمن مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية حيث

تناولت أثر المحفزات الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1993-2017، هدفت إلى: تسليط الضوء على بعض المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر: توصلت إلى: الإقرار بفعالية ثلاث متغيرات مستقلة أساسية وهي صرف الدينار، الإنفاق العمومي والنتاج المحلي الإجمالي، ضرورة تخلصها من التبعية الاقتصادية كقطاع المحروقات، وتبنيها كجزء من سياسة اقتصادية متكاملة في مختلف المجالات.

ح-دراسة بن عيلة عبد القادر، وشليق رابح، بعنوان: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات: مقالة ضمن مجلة تنوير، حيث تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2013، هدفت إلى: تحديد مستوى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2013 ونفس الأمر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وقياس دور هذا الأخير في ترقية الصادرات المحروقات خلال نفس الفترة، توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي لترقية الصادرات خارج المحروقات.

أما دراستنا فسنحاول من خلالها معرفة دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات الغير نفطية وذلك من خلال تحليل هذا الدور والأثر خلال الفترة 1990-2023 وهو ما يتيح لنا إبراز أثر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في سياقات اقتصادية وسياسية متغيرة.

10-صعوبات الدراسة:

واجهنا بعض الصعوبات يكمن جلها في:

– التباين والتضارب في الإحصائيات المعتمدة في الدراسة الأمر الذي جعلنا نستعين بأكثر من مصدر لإتمام هذا العمل.

11-هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار صحة الفرضيات وتحقيق الاهداف المسطرة في الدراسة سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة تتضمن شرحا مختصرا لمراحل البحث وفي النهاية خاتمة ستتضمن النتائج

في الفصل الأول والذي سيكون بعنوان: الطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالصادرات، وجاء في ثلاثة مباحث، سنتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي

المباشر وتضمنت تعريف، أهمية، أشكال، خصائص ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني سنطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول التصدير حيث تضمن مفهومه، أهميته، أنواعه ودوافعه، أما المبحث الثالث فسنتناول فيه العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، بحيث سيتضمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليها.

أما الفصل الثاني سيكون بعنوان دراسة تحليلية لواقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2023.

فالمبحث الأول: سنخصصه لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023.

أما المبحث الثاني فسيخصص لتطوير الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023. و المبحث الثالث: سنتناول فيه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

الفصل الأول:

الطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالصادرات

تمهيد

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق أهمية كبرى على المستوى العالمي، حيث يلعب هذا الأخير دوراً مؤثراً في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتعتمد عليه الكثير من الدول وخاصة النامية منها في حل مشكلاتها الاقتصادية والتنموية، لهذا فهو يعتبر شكلاً من أشكال الولوج إلى أسواق الدول المضيفة التي بدورها قد اتبعت أساليب متعددة، وبتقديم الحوافز المختلفة لجذبه بغية تحسين بيئتها الاستثمارية وإدراج الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن برامج التصحيح الاقتصادي، وذلك بهدف ترقية وتنمية وتطوير الصناعات التصديرية والصادرات في الدول النامية.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا لوجود علاقة تبادلية بينهما، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ويربط اقتصاد الدولة بالأسواق العالمية وهذا ما تحتاجه الدول المضيفة لتمويل التنمية الشاملة التي أصبحت هدفاً رئيسياً تسعى لتحقيقه

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التصدير.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) شريان حياة حاسما للاقتصادات النامية، فهو مصدر رئيسي لتدفق رؤوس الأموال ومُعزٍز لاحتياجات العملات الأجنبية، الأمر الذي يسهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق النمو الاقتصادي. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أشكال الاستثمار الدولي بتضمنه علاقة طويلة الأمد وسيطرة أو نفوذ كبير من قبل المستثمر الأجنبي على المشروع الذي يستثمر فيه. ورغم أهميته المحورية، تتعدد تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وتباين، حيث يعكس كل تعريف وجهة نظر أو زاوية مختلفة ينظر منها المستثمر أو المؤسسة المالية الدولية، مثل التركيز على نسبة معينة من الملكية (عادة 10% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت) أو طبيعة السيطرة الإدارية، أو حتى مكونات التدفقات المالية كاستثمار رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، والقروض بين الشركات الأم والتابعة. هذا التنوع في المفاهيم لا يقلل من دوره الحيوي في نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتنمية المهارات، وتحفيز المنافسة، وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية، مما يجعله عنصرا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمته وأشكاله:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقاً سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعارف.

مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه ومجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك فرنسا، وفيما يلي نقوم بسرد بصفة وجيزة لمختلف هذه المفاهيم.

1 . تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين:¹

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما عن طريق الملكية الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي بزاوية المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكية كاملة للمشروع أو بجزء منه:

يرى طاهر مرسي عطية: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد.² يعرف الدكتور عبد السلام أبو قحف: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه السماح للمستثمرين من خارج الدولة بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد الأهداف الاقتصادية المختلفة.

2 . تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

إلى جانب ما ذكر من تعاريف لبعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المؤسسات والهيئات الدولية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

¹ محمود صالح المنصوري، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص13.

² صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة بعض الدول العربية خلال الفترة 1980 . 2015، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية جامعة الجلفة 2018 . 2019، ص3.

تعريف المنظمة العالمية للتجارة: OMC

تعرفه على أنه " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) وذلك مع نية تسييرها وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد البلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر البلد المضيف يقصد إدارته¹.

تعريف صندوق النقد الدولي: FMI

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: حصول كيان في اقتصاد ما على حصة ثابتة في شركة موجودة في اقتصاد آخر، تتضمن الحصة الثابتة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة ويتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة الشركة².

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: UNCTAO

عرفه على أنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة³.

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 01 . 01 المؤرخ بتاريخ 3 يوليو 2001 المتضمن قانون المناجمنت، الاستثمار الأجنبي المباشر أنه⁴:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توزيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة نشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

¹ أبو قحف عبد السلام نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص78.

² جبلي محمد الأمين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر (نقل التكنولوجيا وحماية البيئي)، المجلة الجزائرية للاقتصاد الادارة، العدد 7، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص37.

³ عدنان داود محمد العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص56.

⁴ الجريدة الرسمية، العدد رقم47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01 . 03 من القانون 01 . 01.

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: عبارة عن استثمارات طويلة الأجل تتم من خلال توظيف أموال أجنبية غير وطنية من أجل إنشاء مشاريع جديدة، و تطوير مشاريع قائمة، يتولى إدارتها مستثمر أجنبي سواء كانت ملكيته كلية أو جزئية غالبا ما يسهر على تنفيذها شركات متعددة الجنسيات وذلك بهدف تحقيق أرباح مستمرة.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التوجهات، والتطورات التي عرفتتها الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتخذ أنواعا وصورا وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي:

1. الاستثمار المشترك:¹

هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية.

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:²

- . الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر الأجنبي.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص:
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- يعتبر الاستثمار المشترك بالنسبة للدول النامية من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا حيث تقل فيه درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني وبالتالي المحافظة على استقلال

¹ عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1989، ص24.

² محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، العدد3، المجلد 28، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2006، ص159.

الدول النامية عن الدول المتقدمة، كما يعمل على خلق مجموعة جديدة من المستثمرين المحليين.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يدعى أيضا بالاستثمار المستقل ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو غيره من أنواع النشاط الانتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات. وتتردد الدول النامية كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها، وآثارها السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كما يؤدي عدم وجود استقرار سياسي في الدول المضيفة، يتعرض هذا النوع من الاستثمار إلى الأخطار الغير التجارية مثل التأميم، والمصادرة، والتصفية للشركات الأجنبية¹.

3. الاستثمار في المناطق الحرة:²

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج، فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة والهدف من انشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا والإعفاءات، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتياز حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

¹ محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره، ص 159، 160

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 185.

4- عمليات أو مشروعات التجميع:

تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، تتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم أيضا بتقديم الخبرة، أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين، والصيانة وغيرها والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائدا ماديًا يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي¹.

5- الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر في الاقتصاد الدولي المعاصر، والتي لعبت دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة، كما تعتبر بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، كما تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبحت تسيطر كلياً على بعض الصناعات التي تحتاج إلى التكنولوجيا العالية، وقد تعددت التعاريف الخاصة بها لتعدد الأبعاد والجوانب المتعلقة بها.

فالشركات المتعددة الجنسيات تعرف على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تملك أعمال ووسائل انتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ الوطن الأم مركزاً رئيساً لها حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثاً: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. رأس المال الأولي:

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال مشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشراً.

¹ محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره،

2. الأرباح المعاد استثمارها:

تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3. القروض داخل الشركة الواحدة:

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان¹.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر . محدداته.

أولا . خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:²
لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات متعمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.
تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة وتوفير مستلزمات عناصر الانتاج إلى جانب تحفيز المنتجين على تطوير أساليبهم الانتاجية والعمل على فتح الأسواق الجديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لنقل التكنولوجيا، والمساهمة الأكثر نسبيا في النمو من الاستثمارات المحلية فهو يساهم في النمو الاقتصادي عندما تكون القدرة الاستيعابية كافية من التكنولوجيا المتقدمة

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة، 1996 . 2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007 . 2008، ص ص 51، 52.

² عائشة محمد أميدان فرج، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الإقتصاد الليبي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الأول، 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، ص ص 724، 725.

. أوضح تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الأونكتاد Unctad، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات وزيادة القدرة التنافسية حيث أشار التقرير إلى عدم اقتصار الفوائد التجارية للاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول المضيفة على مجرد تحقيق أهداف الكفاءة الانتاجية والمنافسة في مجال التوسع في عمليات الانتاج، وإنما يضاف إلى ذلك تقديم صفقات تجارية جديدة والتعامل مع الأساليب التكنولوجية الحديثة لفتح الأسواق الجديدة في الدول المضيفة وذلك للرفع من مستوى السوق الاقتصادي.

لا يعتبر الاستثمار الأجنبي مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدولة المتقدمة إلى الدولة النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية إنما يمثل تمويلا حقيقيا وذلك من خلال اتخاذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات و الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والادارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية .

. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أشكال لما يستعمله من موارد بحيث لا يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والتقنية المتاحة.¹

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية في البلد المضيف، اضافة إلى أنه يدعم المبادلات التجارية الخارجية من خلال اتجاهاه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع بها البلد المضيف، بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز في توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف أهميتها باختلاف المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر ومن أهم المحددات نذكر ما يلي²:

¹ ماجد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 103، 104.

² أشرف صلاح الدين صالح، العوامل البيئية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تحليلية ميدانية على جمهورية مصر العربية، العدد 02، المجلد 51، الجزء الأول، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، جويلية 2014، ص 17.

1. درجة الاستقرار السياسي والأمني:

إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي واستقرار الوضع الأمني هي بيئة إيجابية وجاذبة للاستثمار، وتتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتشجعها على الاستثمار في الدول التي تتمتع بها.

2. التشريعات القانونية والأطر التنظيمية:¹

إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح وبالشمولية لكل جوانب الاستثمار من النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها وبالمعالجة الحقيقية لكل النزاعات المحتملة عند انجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله.... إلخ. يمثل قوة دافعة جاذبة للاستثمار بصورة عامة، وللاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة في حين لو يكون هذا القانون يتسم ببعض الغموض وبعض الثغرات القانونية، فذاك يمثل قوة طاردة يساهم في جعل المناخ الاستثماري غير جذاب مما يعكس نفور الشركات الأجنبية وتخوفها من الاستثمار في هذه الدولة التي ينتسب لها ذلك القانون.

3. المحددات الاجتماعية والثقافية:²

ونعني بالمحددات الاجتماعية والثقافية هو المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية وفي حقيقة الأمر يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها.

وتنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة، من خلال تعرفهم على نمط المعيشة ونظم التعليم ومستوياته والأمية بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية والفقر والبطالة وكذلك العادات والتقاليد السائدة ومستوى الاعلام واللغات المستخدمة.

4. توافر البنية الأساسية:

تعتبر البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وكلما توفرت مختلف المكونات الأساسية

¹ أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، العدد 36، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة، أبريل 2017، ص ص 15، 16.

² حسام شحاتة عبد الغني رخا، الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم، المحددات والآثار، العدد 2، الجزء الأول، المجلة العلمية للبحوث، الدراسات التجارية كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص 232.

للبنية التحتية مثل الطرق، المطارات، خطوط السكك الحديدية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال.... إلخ، وبشكل أكثر حداثة كلما كان ذلك حافزا للمستثمر الأجنبي بأن يفضل موقعا عن آخر، ليس فقط لوجودها بل لتأثيرها الكبير والايجابي على العملية الانتاجية وما يتعلق بها من تكاليف¹.

5. توافر الموارد الطبيعية والبنية البشرية:

يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول من المحددات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن توفر هذه الموارد القابلة للاستغلال كمواد أولية يمثل ميزة نسبية تمتلكها الدولة، وتجعلها جاذبة للشركات الأجنبية خاصة الباحثة عن الموارد الطبيعية وما يزيد عن الأثر الإيجابي لهذا المحدد وجوده بوفرة وبأسعار منخفضة، مما يخفض من تكاليف الانتاج ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات ما يرفع من القدرة التنافسية للشركات كما أن توفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك حتى الأيدي العاملة غير المدربة ذات التكاليف المنخفضة، يعتبر عاملا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر².

6. سعر الصرف:

إن سعر صرف العملة المحلية يعتبر متغير مهم من المتغيرات التي تساهم في خلق مناخ استثماري مناسب، فاستقراره يعتبر من المؤشرات المهمة على الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، هذا مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية كما أن استقراره يؤدي إلى استقرار تكاليف الانتاج وكذا استقرار حصيلية الأرباح عند تحولها إلى البلد الأم³.

7. معدل التضخم:

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وله تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال كما يؤثر كذلك في تكاليف الانتاج التي تمثل أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد أن ربحية السوق تتأثر نتيجة

¹ سفيان فلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار العربي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، العدد 36، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، أبريل 2017، ص 17.

² أشرف صلاح الدين صالح، العوامل البيئية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 364، 365.

³ عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 47.

لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة بالإضافة إلى ذلك إن معدلات التضخم العالية تشوه النمط الاستثماري، حيث أنه وجد في حالات ارتفاع معدلات التضخم يفضل المستثمر الأنشطة الاستثمارية قصيرة الأجل ويتجه إليها ويصبح متحفظا بل ويتبعد ويتهرب عن تلك الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل¹.

8 . السياسة الاقتصادية الكلية المستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تعتبر شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكون حافزا على القيام بذلك، حيث يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشرط الشغل والتأمين.... إلخ ولأن التراجع وكثرة التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الكلية يؤثر على مصداقية الدولة، ويجعل المستثمر الأجنبي في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات وتغيير الاتفاقيات والقوانين المتفق عليها، وهذا خاصة عند تغيير الحكومات².

9 . الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر هذا المحدد له أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة اذا كانت الدولة المضيفة تتميز بضيق السوق، بالإضافة إلى عدم توافر عناصر الانتاج والمنتجات الوسيطة في تلك الدولة، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة مواءمة الظروف العامة للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر³.

10 . حجم السوق:

يكتسب مؤشر حجم السوق واحتمالات نموه أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الاقتصاديات التي تتمتع بكبر حجم سوقها، اقتصادات جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، فكبر حجم السوق أو توقعات نموه عامل محفز ومشجع على دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة لتأثيره على الطلب في تلك الدول وبالتالي دفع وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار ومن أهم المؤشرات المستخدمة في التعبير عن حجم السوق نجد حجم الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁴.

¹ عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مما سبق ذكره، ص ص 52، 53.

² سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما سبق ذكره، ص 13.

³ محمد حامد محمد فتحة: المعايير الأساسية التي تؤدي إلى اختلاف عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، العدد 01، المجلد 52، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، يناير، 2015، ص 370.

⁴ UNCTAD: World Investment Report and Determinates, New york and Geneva, 1998, P 91.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية خاصة وأن الوضع الراهن يدل على وجود تنافس كبير بين الدول لاستقطاب أكبر تدفقات ممكنة من رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط التالية¹:

1 . التكنولوجيا والتقنية: إن أكبر سلاح تملكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا والتي تعتبر معيارا لقياس تقدم الدول أو تخلفها، فتدفقات رؤوس الأموال تستلزم تدفق الوسائل الكفيلة للاستعمال الأحسن لهذه الأموال ومن ثم فإن الدول المضيفة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصاحب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

2 . تنمية اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية: حيث إن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي، التخفيف من معدل البطالة بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عمالها لزيادة المردودية وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة واكتساب الخبرة الكافية في مجال الانتاج والتوزيع.

3 . سوق التصدير: تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة في الدول المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على مستوى العالم.

4 . تدفق العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات:

إن زيادة الصادرات ونقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، كما أن زيادة الصادرات وانخفاض الأسعار الداخلية يؤدي إلى تدعيم الاقتصاد الوطني في مواجهة اقتصاديات الدول الأخرى.

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص518.

5 . الإيرادات العامة:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في مداخيل الدول من الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية¹.

6 . الانتاج: تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات الأجنبية مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج والإدارة والاستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية.

7 . الاستهلاك: إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة وبالتالي تحسين الذوق العام وتغيير أنماط الاستهلاك بالإضافة إلى عرض عدة بدائل أمام المستهلكين للاختيار بينها مع إمكانية الزيادة في الطلب الفعال وذلك بسبب انخفاض السلع في ظل المنافسة خاصة مع التقليل من حدة الاحتكار بكثرة المنتجين في السوق.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال تحوله إلى ميدان لتنافس شديد بين الدول حيث تسعى كل منها إلى تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إجراء بعض التعديلات منها على سبيل المثال:

. فتح قطاعاتها الاقتصادية.

. تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز .

. توفير سياسات تجارية وأسعار صرف لحماية الصناعات الناشئة.

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص518.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التصدير.

إن التصدير يمثل ركيزة أساسية في استراتيجيات الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. فمن خلاله، لا تكتسب الدول القدرة على بسط نفوذها في الأسواق الدولية فحسب، بل تضمن كذلك تدفقاً مستمراً للإيرادات التي تعد حيوية لتمويل المشاريع التنموية وتعزيز البنية التحتية. يتيح التصدير للدول تجاوز حدود أسواقها المحلية الضيقة، مما يفتح آفاقاً واسعة للنمو الاقتصادي المستدام ويعمق ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. هذا الترابط لا يعزز فقط تبادل السلع والخدمات، بل يسهم أيضاً في نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويحفز الابتكار، مما يعود بالنفع على القطاعات الاقتصادية المختلفة ويدفع عجلة التنمية الشاملة..

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته:

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأي دولة وأسلوباً جيداً لتطورها ونموها المستمر ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير. وفيما يلي:

أولاً: مفهوم التصدير:

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير، وسنورد البعض منها للوصول إلى مفهوم شامل.

1. يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل التصدير: بأنه عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج¹.
2. يعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه: بيع سلع معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز لتسويقها أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة جزء من احتياجاتها².
3. أما حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدير هو:³

تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلّة وفي ذات السياق يمكن تقديم تعريف للتصدير على المستويات التالية:

1. على مستوى المؤسسة: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

2. على المستوى الوطني: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الانتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

3. على المستوى الدولي: التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأي دولة، وله دور فعال في اقتحام الأسواق الخارجية والتحكم فيه يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما. والتصدير لا يقتصر على سلع ومنتجات وإنما يمتد ويتناول التصدير رؤوس الأموال حيث يتمثل التصدير في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية من بلد إلى آخر قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات

¹ عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار بن خلدون، بيروت، 1980، ص 141.

² مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد، علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص 235.

³ علي توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي العاشر للإقتصاديات الأوروبية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19 و 20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث، ص 15.

وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الاسواق وتوزيع مجالات الاستثمار الرأسمالي وله عدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية، التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل المؤسسات التابعة في الخارج. يتعدى ذلك إلى تصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية.

التصدير بصفة عامة يقصد به:¹ تسويق المنتجات خارج الدولة أي الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بعد تحقيق الفائض من الإنتاج وهو بذلك يعني ذلك النشاط الذي من خلاله يتم تداول السلع والخدمات من دولة لأخرى، بهدف اقتحام الأسواق الخارجية وفق نظام معترف به وقوانين ونظم نظرا لوجود رسوم تختلف من دولة لأخرى لغرض تحقيق أرباح وقيم مضافة.

ثانيا: أهمية التصدير:

يعتبر التصدير من أهم الموارد لتوسيع السوق، حيث تستعمله الدولة كأسلوب للتعامل مع الاسواق الخارجية من أجل تطوير اقتصادها ولتسديد ديونها التي تعرقل حركة التنمية. ونلمس أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها حيث يلاحظ ارتفاع العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وكذا زيادة أعبائها، الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الاقتراض الخارجي.

لأجل هذا يعد الاستثمار خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، مما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنمية طويلة الأجل، وتتجلى أهمية التصدير من خلال جملة من الاعتبارات وهي على النحو التالي:²

¹ صاولي مراد وعبد الرحمانى فارس، ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الإقتصادي في

الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.... خلال الفترة (2016).

(1980) مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 30.

² قلوب حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة، الجزائر 1990. 2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2017، ص 40، 41.

- ✓ التصدير هو المخرج الأمثل لما تعانيه الكثير من المؤسسات من فائض في الانتاج والمخزون وذلك لمحدودية ومعوقات التسويق في السوق المحلي.
- ✓ التصدير يزيد من تنوع الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويتيح فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وذلك من خلال تنوع الصادرات.
- ✓ التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الانتاج وإلا فإن السوق المحلي المحدود سيكون حائلاً دون استمرار هذا التوسع.
- ✓ مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ومحاولتها في الاستحواذ على الأسواق العالمية.
- ✓ تزداد أهمية التصدير من ناحية أن معظم الاستثمارات المحلية تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد للمواد الخام والمعدات، ولذلك لابد من قيام نظام تصدير للمنتجات لتعويض آثار التموين بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

المطلب الثاني: أنواع التصدير ودوافعه.

أولاً: أشكال التصدير وأنواع الصادرات.

1. أشكال التصدير:

هناك شكلان من أشكال التصدير وهما:

- أ. التصدير المباشر: هنا يقوم المنتج نفسه بالتصدير إلى السوق الأجنبي دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة بإحدى الطرق التالية:¹
- إنشاء قسم للتصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من الشركة استحداث قسم مستقل من الشركة ضمن هيكلها التنظيمي، ليقوم بكافة مهام التصدير.

- إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: وهذا يعني استحداث فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا يسمح بتحقيق رقابة أفضل على نشاطاتها في السوق الخارجي.

- إرسال مندوبي بيع للخارج: وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

¹ محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان 2006، ص 78.

وللتصدير المباشر محاسن حيث أنه يستخدم في نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية والهيمنة على عملية البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف.¹

ب . التصدير غير المباشر:

يعتبر الطريقة الأكثر شيوعاً في اقتحام الأسواق الخارجية ويقصد به النشاط الذي يترتب عن قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل.²

ووفق هذا الشكل من أشكال التصدير تلجأ المؤسسة لإنتاج المنتجات التي تتلائم مع احتياجات السوق الأجنبي ويعتمد الوسطاء المحليين الممثلين في:

المصدر: حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة ومن ثمة بيعها للخارج لحسابه الخاص.

وكالة التصدير المحلية: تعمل على البحث عن الأسواق الخارجية للسلع المحلية والتفاوض مع المستوردين الأجانب مقابل عمولة معينة.

المنظمة التعاونية: تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين.

¹ بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970 . 2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010، 2011، ص 8.

² سعد غالب يلسين، الادارة الدولية، دار اليازوري، العملة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2002، ص 39.

2. أنواع الصادرات: يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي¹:

أ. الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية مثل: القمح، السيارات،.... وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها واحصائها.

ب. الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات، الاتصالات، السفر والسياحة، والإقامة خارج الدولة، ويلاحظ، ن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو امر اصبح كثيرا منه بالنسبة للصادرات السلع.

ج. الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومنها:

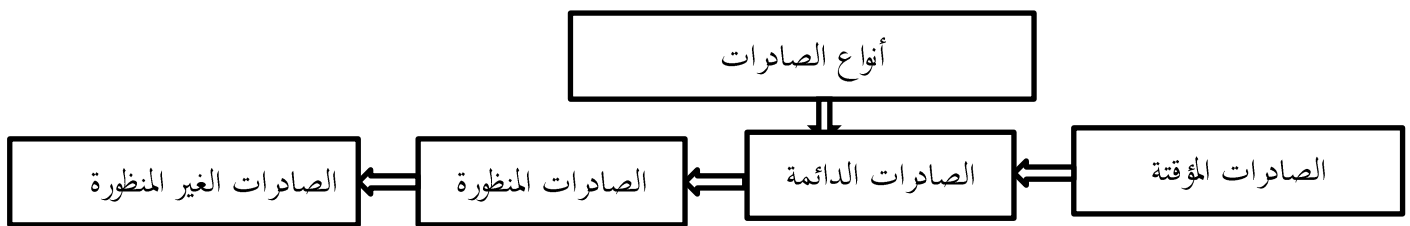
. المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.

. مواد وأجهزة أو آلات اشغال ضرورية للقيام بمهام عمل في الخارج أو في إطار عقود المقاوله من الباطن.

. إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

د. الصادرات الدائمة: وهي تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها وأيضا يقصد بها مجموع البضائع الجديدة والقديمة والتي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الجمركي.

الشكل(1-1) : أنواع الصادرات:



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على ما تم ذكره

¹ لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، 2014، ص ص 48، 49.

ثانيا: دوافع التصدير:

تلجأ جميع المؤسسات الانتاجية إلى تصدير منتجاتها إلى الخارج وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب والتي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي: إن عدم قدرة استيعاب السوق المحلي لمنتجات المؤسسة يؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة لبيع منتجاتها، كما تلجأ المؤسسة إلى البحث عن أسواق خارجية عندما تزيد في الانتاج بقصد تسويق الفائض منه:

الدفاع عن الوجود ومواجهة المنافسة الأجنبية: تسعى المؤسسة دائما إلى فرض نفسها ووجودها في السوق الخارجية، وهذا عن طريق التصدير الذي يسمح لها بمعرفة مكانة منتجاتها مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، وبالتالي تحدد مدى جدوتها وإقبال المستهلكين عليها.

عالمية الطلب: يمكن أن تهتم المؤسسة بعالمية الطلب على منتجاتها أو ببساطة يوجد طلب أجنبي على منتجاتها وهي قادرة على تلبية، فهناك بعض السلع ذات الاستهلاك العالمي وبالتالي أسواقها ذات طابع عالمي، كالمنتجات الكهرومنزلية، أدوات التجميل، السيارات، مفروشات الأرض.... إلخ، وبالتالي القدرة على صنع مثل هذه المنتجات يتبعه حتما استغلال هذه الأسواق العالمية، بتخصيص المجهودات التسويقية الملائمة لذلك.

تدنية المخاطر: قد تلجأ المؤسسة إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها لتدنية مخاطر المنافسة التي تواجهها في الأسواق المحلية، حيث قد تكون قوة المنافسة أقل كثافة في الخارج عن الداخل وربما يرجع هذا الأمر إلى اختلاف الدول فيما بينها، من حيث ما تملكه من موارد وخيرات وإمكانيات تؤثر على تكلفة الانتاج، وجودته بالنسبة للمنتجات النهائية، الأمر الذي يجعل للمؤسسة ميزة تنافسية إذا خرجت بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

التنوع الجغرافي: قد تجد المؤسسة أنه من الأفضل لها أن تعتمد على سياسة التنوع الجغرافي لنفس خط الانتاج بدلا من اللجوء إلى سياسة تنوع خطوط الإنتاج ويرجع ذلك التفضيل إلى إيجاد أسواق جديدة، لنفس المنتج القائم والمعاد تهيئته وتعديله.

تطلعات المؤسسة نحو تحقيق النمو والتوسع: إن الإدارة الكفؤة في أي مؤسسة هي الإدارة التي تدير أنشطتها بكفاءة وفعالية وتمتلك تطلعات وأبعاد مستقبلية تتمثل في الامتداد إلى الأسواق الدولية وعدم

¹ لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 48،

الاكتفاء بالتواجد في السوق المحلية فقط.

إضافة إلى الدوافع السابقة هناك دوافع أخرى والمتمثلة في:¹

- يساعد التصدير على توفير ضمان وظيفي أكبر للعاملين في الشركة.
 - القدرة على مواجهة تقلبات الأسعار التي يتعرض لها رجال الأعمال في الأسواق المحلية.
 - اكتساب خبرة في اقتحام الأسواق الأجنبية بتكوين شبكة واسعة من العقود مع العديد من الوكلاء والموزعين الأجانب وهذا يساعد على فهم كيفية اختراق الأسواق العالمية.
 - الهوامش الأعلى الموجودة في الأسواق الأجنبية.
- كما أن هناك عدة دوافع يمكن تقسيمها حسب سلوك الاستجابة إلى دوافع ساحبة ودوافع دافعة، بمعنى آخر شكل الاستجابة للدوافع سواء كان مصدرها بفعل العوامل البيئية الداخلية أو بفعل العوامل البيئية الخارجية (السوق المحلي والسوق الأجنبي) أو كلاهما معا.
- إن التمييز بين هذه الدوافع مهم لأنه يحدد طبيعة اتخاذ قرار التصدير، فيما إذا كانت المبادرة بالنشاطات الدولية نتيجة حاجة الشركة أو أنها قامت على أسس اختيارية من أجل التحسين والحفاظ على ما هو موجود حاليا (أنظر الجدول)

الجدول رقم (1-1): دوافع التصدير

الدوافع الدافعة	الدوافع الساحبة
1. أوامر الطلب الخارجي،	1. أهداف الربح والنمو،
2. زيادة القدرة في الموارد،	2. توفر المعلومات،
3. القرب من الأسواق الدولية،	3. اتجاهات المديرين،
4. تنويع المخاطر،	4. الجدوى الاقتصادية،
5. زيادة حجم المبيعات الموسمية،	5. المزايا التسويقية،
6. صغر حجم السوق المحلية،	6. توفر الفرص التسويقية في الخارج،
7. تدهور السوق المحلي،	7. وكلاء التغيير،
8. ضغوط المنافسة،	8. تفوق تكنولوجي،

المصدر: هاني حامد الضمور: التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان الاردن، 2007، ص 53.

¹ شاشوة حميد، دور المناطق الحرة الصناعية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استراتيجيات تجربة المناطق الحرة الأردنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2015، ص ص 142، 143.

ويمكن التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي¹:

1. الدوافع الساحبة: تتمثل فيما يلي:

- أهداف الربح والنمو: يعد دافع الربح والنمو من أهم القوى التي تحفز الشركات للاهتمام بالتصدير.
- توفر المعلومات: إن توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية حافز للشركة للعمل بمجال التصدير.
- اتجاهات المديرين: يلعب اتجاهات المديرين دورا مهما في تحديد النشاط التصديري للشركات.
- الجدوى الاقتصادية: إن توفير الجدوى الاقتصادية في الانتاج، الإعلان والتوزيع أو أي نشاطات أخرى يمكن المؤسسات من تخفيض تكاليف إنتاجها.
- المزايا التسويقية: فتوفر قوة بيعية ذات مهارات عالية وبنية تسويقية كفئة ونظام خدمة فنية عالية قد تعمل كحافز للتصدير.
- توفر الفرص التسويقية في الخارج: إن توفر الفرص في السوق الخارجية قد تكون مؤثرا قويا على رغبة الشركة بالتصدير.
- وكلاء التغيير أو دوافع التغيير: تعمل الدوائر الحكومية والاتحادات التجارية والصناعية والبنوك وغرف الصناعة والتجارة ومؤسسات أخرى رسمية وغير رسمية دورا رئيسيا في تنشيط وتنمية أعمال التصدير.
- التفوق التكنولوجي: إن الشركة التي تملك تفوقا تكنولوجيا أو يتوفر لديها سلعة مميزة مقارنة بما يعرضه المنافسون في الأسواق الدولية من المحتمل جدا أن تنخرط هذه الشركة بأعمال التسويق الدولي.
- 2. الدوافع الدافعة: فقد تأتي استجابة للبدء أو التوسع بالأعمال التسويقية لدولة بفعل متغيرات وعوامل بيئية ضاغطة ودون التخطيط المسبق لها ومن أهمها:
- أوامر الطلب الخارجية: إن الاستفسارات التي قد تصل للشركة من العملاء الأجانب بخصوص تزويدهم بمعلومات عن أسعار ومنتجات الشركة قد تكون أكثر الطرق شيوعا والتي من خلالها قد تدرك الشركة مدى توفر الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية.
- زيادة القدرة في الموارد: إن زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية غير المستغلة قد يدفع الشركة للبدء في التصدير.

¹ هاني حامد الضموري: التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، عمان الأردن 2011، ص ص 62،

- . **القرب من الأسواق الدولية:** إن القرب من الموانئ والقرب النفسي للأسواق الدولية قد يلعب دورا مهما في النشاطات التصديرية للشركة.
- . **تنويع المخاطر:** في العديد من الحالات وليست جميعها، من المحتمل ان تواجه الشركات المصدرة مخاطر السوقية اقل من الشركات عن المصدرة وذلك بسبب ما لديها من أسواق متنوعة.
- . **زيادة حجم المبيعات الموسمية للسلعة:** بعض القطاعات الصناعية: مثل صناعة الملابس والنسيج والمعدات الرياضية قد تكون أقل مقاومة لدورات الأعمال من غيرها، فالموسمية في ظروف الانتاج والطلب في السوق المحلية لصناعة معينة قد تعمل كمؤشر سابق لاكتشاف السوق الخارجية.
- . **صغر حجم السوق المحلي:** قد تتدفع الشركات نحو التصدير بسبب صغر حجم السوق المحلية، فالسوق المحلية لبعض الشركات قد لا يكون قادرا على تحقيق الجدوى الاقتصادية بصورة كفئة، وهذه الشركات بصورة آلية تجعل عملية التصدير جزءا من استراتيجياتها السوقية للتوسع.
- . **تدهور السوق المحلي:** إن تشبع السوق بالسلع المنتجة محليا قد يكون حافزا قويا للشركات للبحث عن فرص جديدة، فالتوسع الخارجي قد يصبح استراتيجية ذات جدوى حينما تتدهور السوق المحلية.
- . **ضغوط المنافسة:** قد تخشى الشركة من فقدان حصتها السوقية للشركات المنافسة التي استفادت من الجدوى الاقتصادية التي حصلت عليها النشاطات التسويقية الدولية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية التصدير واستراتيجية التوجه نحوه

أولاً: عوامل نجاح عملية التصدير:

باعتبار التصدير عملية حيوية وضرورية في اقتصاديات دول العالم، فهو يحتاج ويرتبط بخدمات عدة لتشجيعه ودعمه، ويتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير، تحديد نوع الخدمات المطلوبة لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير أو المدى الطويل ليكون لها الأثر الإيجابي على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة.

والمؤسسات الراغبة في خوض تجربة التصدير يجب عليها التساؤل عن وضعيتها واستراتيجيتها المتبعة لخوض غمار هذه التجربة وذلك من خلال البحث عن أهم المؤشرات والمتطلبات اللازمة لنجاح هذه العملية التصديرية، وكذلك محاولة فهم الطرق الأنجح من أجل التوجه نحو استراتيجية تصديرية فعالة.

1. مؤشرات الصادرات وتنافسيتها:

يتم تحليل الأداء التصديري من خلال جملة من المؤشرات المتعلقة بالصادرات والتي تبين لنا الدور الأساسي للتصدير في تمويل ودعم التنمية الاقتصادية من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي¹:

أ . مؤشرات الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: يمثل ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على مدى قدرة الدولة على توجيه انتاجها إلى التصدير ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية في تسويق فائض انتاجها وتكوين الناتج المحلي الخام.

ب . نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدولة: تعكس هذه النسبة مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة احتياجات الدولة من الواردات انطلاقاً من تزايد الطلب على السلع ووفرته وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج.

ج . درجة التركيز السلعي للصادرات: تعكس هذه النسبة مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة احتياجات الدولة من الواردات انطلاقاً من تزايد الطلب على السلع ووفرته وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج.

د . مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يبرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو كبير من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادرات.

هـ . النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي: يشير هذا المؤشر إلى النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الإنتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو التصنيع، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك فالأصل أن لا تتعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداداً طبيعياً له .

¹ إبراهيم الميساوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989، ص

2 . مؤشرات تحديد المستوى التنافسي للصادرات: بالنسبة للمؤشرات التي تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول تتمثل فيما يلي¹:

أ . مؤشر التركيز: ويعرف بمؤشر هيرفندال . هيرشمان و يقيس مستوى التركيز السوقي لخطة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 ، 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر .

ب . مؤشر التنوع: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلعة الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين 0 . 1 بحيث كل ما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

ج . مؤشر كفاءة التجارة: وهو مؤشر مركب يركز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية التنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط الفرد من الصادرات، الحصة السوقية تنوع المنتجات المصدرة، وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

إن لهذه المؤشرات أهمية بالغة في تحديد المستوى التنافسي لأية دولة وذلك بالاعتماد على ما تقدمه هذه المؤشرات، وكذلك تمكن هذه المؤشرات من معرفة وتحديد مستويات الإنتاجية ومعرفة الأطر المناسبة من السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة لبيئة الأعمال المتبعة، وقد أنشأت مؤسسات معنية بتطوير القدرات التنافسية وتقديمها وتحسين مؤشرات الحكومة بهدف تطوير مؤشرات التنافسية على المستوى العالمي.

¹ تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص 171.

3. متطلبات التصدير: من مجمل هذه المتطلبات نجد مجموعة من الخدمات التي تحتاجها عملية التصدير للقيام بوظيفتها منها¹:

- **التمويل:** تحتاج المؤسسات قبل خوض عملية التصدير إلى إمكانيات مالية خاصة بها وفي بعض الأحيان تلجأ المؤسسات إلى العالم الخارجي من خلال مجموعة المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية والخارجية في شكل قروض.
- **التأمين:** إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر والإحتياط لها يستوجب من المصدر تحويل جملة هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.
- **النقل:** تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير بحيث يسهل هذا النشاط نقل السلع والبضائع من دولة الى أخرى.
- **الجباية:** يلعب النظام الجبائي دورا هاما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة الدولة التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير.
- **الجمركية:** تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل إدارة الجمركية، بتطبيق الاجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، حيث نجد أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.
- **العبور:** إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين هما:
- **الطريقة غير المباشرة:** تكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والاستيراد فهي مؤسسة مختصة وموكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة على الاطراف المعنية بالعملية.
- **الطريقة المباشرة:** يعني أن المؤسسة هي التي تتولى وتقوم بعملية التصدير دون تدخل طرف آخر.

ثانيا: استراتيجية الاحلال محل الواردات: هي من أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها معظم الدول النامية لارتباطها تاريخيا بالتوافر العديد من العوامل التي هيأت المناخ الملائم لتطبيقها في الدول النامية خلال فترتي الحرب العالمية الاولى والكساد الكبير ومضمون هذه الاستراتيجية يتلخص في الوفاء باحتياجات السوق المحلية مما يتطلب حماية السوق المحلية ليتحول الطلب على المنتجات المنتجة محليا عن طريق

¹ براوين شهرزاد، العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية، 2015، ص، ص 164، 165.

الرقابة التجارية، وتسمى الدول التي تتبع استراتيجية الاحلال محل الواردات باقتصاديات التوجه الداخلي . تتميز هذه الاستراتيجية بصغر بقعة السوق وتزيف الأسعار المحلية مقارنة بمثلتها في الدول الأخرى مما يؤدي الى خلق مداخل لبعض الصناعات وارتفاع مداخل طبقة اجتماعية محظوظة وتوسع نطاق استهلاك السلع الكمالية، وتراجع قطاع السلع التجهيزية مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد للحصول على مثل هذه السلع وينتج عنه عدم التوازن في ميزان المدفوعات وتزايد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية خاصة تفشي ظاهرة التبعية المالية للخارج الناتجة عن النموذج الاستهلاكي.

وللخروج من هذه الوضعية أصبح التوجه نحو تصدير السلع المصنعة الحل الوحيد لذلك كإحدى الدعوات التي دعت إليها المنظمات الدولية كالبنك العالمي خلال السبعينات.

وتعتمد سياسة احلال الواردات على وسيلتين أساسيتين هما¹: الحماية الجمركية وحصص الواردات، فمن خلال الحماية الجمركية التي تعتبر كوسيلة للتنمية التي تركز على مفهوم الصناعات الناشئة التي يتوجب على الحكومة إما دعم هذه الأخيرة أو حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية أو عن طريق تقييد الكمية المستوردة . عرقلة الواردات . وتسمى بالتغيير الكمي أو الكوتا أو ترخيص الاستيراد، وتحاول هذه الاجراءات أن تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وإلا فلن تكون هناك سوى فرص محدودة وقليلة لنشأة هذه الصناعات، ناهيك عن عدم نضجها لمستوى المنافسة الكفاء.

وقد أدت الحماية المفرطة والتدخل البيروقراطي في تحديد الأسعار والأجور إلى حدوث اختلال في الاقتصاد وانخفاض معتبر في الإنتاجية، والتي أدت إلى تعرض هذه الاقتصاديات إلى أزمة حادة في منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسة نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في قيمة الدولار وارتفاع كبير لأسعار الفائدة في الأسواق الدولية² ونتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي أهمية متزايدة بما بات يعرف باستراتيجية تشجيع الصادرات.

2 . استراتيجية تشجيع الصادرات: يعرفها كروغر (Krouger1981) بأنها مجموعة من الاجراءات والوسائل التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة أما Bhag wati (1990) Blassa (1985) فقد عرفها على أنها الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال

¹ طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المرجع للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1995، ص679.

² بلقاسم عباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 111، الكويت، 2012، ص10.

تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، ولضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية فقد وضع 1993 Gherawy et Milner مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية المباشرة و غير مباشرة على الأنشطة التصديرية على منح إئتمان تصديري، لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعات التصدير، مع تخفيف إئتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية بالإضافة الى تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية¹.

لقد تم الأخذ باستراتيجية النضج للتصدير بسبب النتائج التي ترتبت على الأخذ باستراتيجية الاحلال محل الواردات فضلا عن كون الصادرات هي مصدر اضافة الى الدخل المحلي في كل بلد يأتي إليه النقد الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية والاهتمام بالصادرات فتح المجال امام توسيع الاسواق والاخذ بالإنتاج الكبير، وما يتولد عن هذا الانتاج من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، كما تقوم الصادرات ايضا بدور مهم في تحسين وتطوير أساليب الإنتاج في الصناعات المحلية.

اما بالنسبة لمضمون استراتيجية التصنيع للتصدير، فهي تهدف الى التركيز على انشاء صناعات معينة تتوفر فيها فرص تصدير ناتجها او جزء منه الى السوق الخارجي وهذا يعني ان تلك الاستراتيجية تقوم اساسا على تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية التي تشق طريقها إلى السوق الخارجي وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تعطي أهمية كبيرة للتصدير حيث تعتبره المسؤول الأول على تموين خطط التنمية في الدول النامية، وهذا يكون لصالح الدول النامية عن طريق التقليل بقدر المستطاع من تصدير السلع الأولية بشكلها الخام والاتجاه نحو تصنيعها بهدف الاسراع بخطى التنمية وتسمى الدول التي تتبع استراتيجية التصنيع للتصدير باقتصاديات التوجه الخارجي².

أ . الصعوبات التي تواجه تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: تتمثل فيما يلي:
ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية نتيجة تخلف أساليب الإنتاج: جلب الاستثمارات الأجنبية لإقامة صناعات تصديرية بالدول النامية لا يتم بسهولة وإنما يحتاج الى توفير شروط معينة مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة، وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدولة، وقد يصعب على بعض الدول النامية توفير هذه الظروف.

¹ محمود حامد عبد الرازق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، ص34، بدون طبعة.

² براين شهرزاد، العوامل المحددة لصادرات الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 165، 166.

شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع ويسمح للدول النامية بإقامة صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وهذا ما يتطلب منها رفع مستوى انتاجها حتى ينجح تصديرها للخارج.

افتقار الكثير من الدول النامية لثقافة التصدير، لذلك تجد صعوبات كبيرة في التوجه إلى استراتيجية تشجيع الصادرات لجعلها أساس قيام هذه الأخيرة.

ب . شروط نجاح استراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

إن نجاح استراتيجية التصنيع من أجل التصدير في تنويع هيكل الصادرات السلعية لصالح الصادرات غير النفطية بالدول النامية. يتطلب توفير بعض الشروط ويمكن ذكرها فيما يلي¹:

- دعم القطاع التصديري والغاء التميز ضده من خلال إحاطته بمجموعة من الحوافز مثل الاعفاءات الضريبية.
- الابتعاد عن الاجراءات البيروقراطية والقيود التي تنفر المستثمرين وتعيق الاصلاحات الاقتصادية.
- تقليص دور القطاع العام وتشجيع عمل القطاع الخاص.
- الاعتماد على سياسة اقراض مبنية على أسعار فائدة تنافسية تسمح بتشجيع الاتجاه نحو الاستثمارات المنتجة.
- الاستفادة من المناطق الحرة التصديرية.
- تطبيق سياسة مرنة لسعر الصرف وأن يخضع تحديد أسعار الصرف لإغراق السوق مما يسمح بمعالجة الاختلال المتمثل في انخفاض سعر صرف الصادرات عن سعر صرف الواردات.
- من خلال ما سبق يتضح ان استراتيجية التصنيع للتصدير هي الاكثر ملائمة للدول النامية بهدف النهوض بتتميتها الاقتصادية ونتيجة لذلك نجد غالبية الدول النامية اتبعت هذه الاستراتيجية، بل حتى ان مركز التجارة الدولي يقوم بمساعدة الدول النامية لتدعم هذه الاستراتيجية عن طريق تنمية صادراتها الصناعية.

¹قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 . 2014، ص ص 12، 13.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير.

لقد حظي دور الاستثمار الاجنبي المباشر على أداء صادرات البلدان المضيفة باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة. ولا سيما في سياق التحرر الاقتصادي وظهور بواذر العولمة، حيث توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات فهو يشكل مصدرا رئيسيا للتمويل كما يعتبر وسيلة هامة لتعزيز صادرات البلدان المضيفة.

المطلب الأول: علاقه الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات:

هناك رأيان متداولان في أدبيات التنمية الاقتصادية فيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

أولاً: الرأي الأول:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات ولقد تم اثبات هذا الرأي بمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها الكبير في كفاءة قطاع التصدير بالدول النامية إلى جانب وجود قبول متزايد على الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية التي تتبنى سياسة التوجه التصديري ومن المنافع المحققة للدول النامية من خلال استضافة هذه الشركات، أن هذه الأخيرة تقوم بتسويق منتجاتها في السوق العالمية، ومن جهة أخرى في دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة إلى أهمية الصادرات بوصفها عاملاً مهماً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودعمت بنتائج البحوث التجريبية السابقة كدراسة (john) و (sen) بحيث توصل إلى أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما تعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، ولقد ناقشت أغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أم العكس، لتنتهي الدراسة التجريبية لمنظمة الأنكتاد بأن كل الدراسات التي انجزت من بينها دراسة (لامير عام 1985) كانت النتيجة وجود علاقة نسبية متعاكسة بين نمو الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأن الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار التي تتمتع بمعدل عالي من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. أم دراسة (pain) و (wakeline) كشفت عن مصدرات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الاتحاد الأوروبي خلال (1982 - 1977) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية والنتيجة كانت أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ثانياً: الرأي الثاني

الرأي الثاني: أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر²: تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى القطاع الانتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات

¹فايزة بالعباد، محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات دراسة حالة،

الجزائر (1990، 2014)، مجلة دفا تر اقتصادية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر، 2017، ص 85.

² دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص ص 132، 133.

الانتاجية الاخرى، فمن خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية ان تزيد من طاقة الاستيراد لديها كما يمكن لهذه الدول الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعاتها الوطنية وقدرتها على المنافسة، في السوق العالمية كما ان تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر انتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الانتاجية كما يعمل على فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية، وهذا يؤدي الى الاستفادة من وفرة الانتاج الكبير فالتوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية وبذلك ينشط المنتج لتقليد المنتجات الأجنبية ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

- ويمكن لزيادة الصادرات أن تساهم بنشاط وفاعلية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.
- وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على استثمارات اضافية وتشجع التصدير والاستهلاك أيضا مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

تكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا في كونها المحرك الأساسي لعملية التصدير وتشير بعض الدراسات بأن الشركات المتعددة الجنسيات قد تلعب دورا هاما في تنمية الصادرات الصناعية وتقوم هذه الشركات بهذا الدور إما بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ولمعرفه تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين¹:

اولا: الأثر المباشر: والذي يتمثل في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تملكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير الى الخارج، وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على القطر المضيف، اذ تؤدي الى انتشار التكنولوجيات الحديثة الى الهياكل الانتاجية، والمنافسين المحليين، بالإضافة.

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، 2009، ص 72.

ثانيا: الأثر غير المباشر¹: إن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها.

. نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة، والنقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

. تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات العابرة للقارات في الاسواق الخارجية وهذا في اطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مرجع سبق ذكره، ص74.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم الجوانب النظرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الصادرات والعلاقة التي تربط بينهما، وبالنظر إلى كل ما سبق ذكره يتضح إن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل أحد أهم قنوات التكامل الاقتصادي بين دول العالم وأحد أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، كما أنه مطلب تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نتيجة للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار والشركات على المستوى العالمي، فهو يعتبر وسيلة تمويل بديلة يتم اللجوء إليها لتمويل عجز في تمويل استثماراتها، وأما بالنسبة للصادرات وما تم ذكره من مفاهيم أساسية مرتبطة بها فقد تبين لنا أن التصدير هو عملية انتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهو عملية ذات تأثير كبير على اقتصاديات الدول الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق العمل على تنمية صادراتها وتنويعها في إطار الامكانيات المتاحة، ووفقا لما توفره الظروف المحيطة بنشاط التصدير فإن هذه الأخيرة تساهم في إمكانية تحديد الاستراتيجية المناسبة التي تساعد في التوجه نحو التصدير، إذ يعتبر القيام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وفتح المجال أمام دخول رؤوس الأموال المحرك الأساسي لعملية التصدير لذلك فإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور في تنمية وزيادة الفرص التصديرية والانفتاح على العالم الخارجي وهذا للخروج من قوقعة الاقتصاد المغلق المعتمد على الاستيراد.

-

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لواقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على
الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2023

تمهيد:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا بحيث تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة. ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك منذ انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي واعتمادها على اقتصاد السوق، هذا الانفتاح على العالم الخارجي ساهم في تزايد الاستثمارات الواردة إليها وعمق من علاقتها مع الدول الأخرى في هذا المجال مما سمح لها بالاستفادة من هذه الاستثمارات المستقطبة في تنمية اقتصادها، ورفع مستوى نموها في عدد من المجالات، وكذلك ساهم في تحرير تجارتها الدولية والتنويع الصادرات خاصة خارج المحروقات وتحويل الجزائر إلى بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين الأجانب، ومن هنا شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تحقيق زيادة معتبرة في صادراتها سواء النفطية أو غير النفطية.

وعليه ولمعرفة ما إذا كان هذا الارتفاع في الصادرات ناجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 - 2023.

المبحث الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2023.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2023.

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 - 2023.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تطوراً ملحوظاً منذ تسعينات القرن العشرين وحتى عام 2025. فقد تزايدت تدفقاته بشكل كبير، مدفوعة بشكل أساسي بظاهرة العولمة، وتحرير الأسواق، وانفتاح الاقتصادات الناشئة. ساهمت التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدتها هذه الفترة في تسهيل بيئة الاستثمار العالمية، مما جذب المستثمرين نحو قطاعات حيوية مثل الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات.

مع مرور الوقت، تحولت الدول النامية لتصبح وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أحدث إعادة تشكيل لخريطة التوزيع العالمي لرأس المال. بحلول عام 2025، استمر هذا النوع من الاستثمار في إحداث تأثير كبير على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم، مؤكداً دوره المحوري في تشكيل المشهد الاقتصادي الدولي.

المطلب الأول: تحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2000

نتناول في هذا المطلب تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعرض تطوراتها، فالجزائر انتهجت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال للنهوض باقتصادها وتطويره، لكن في سنوات الثمانينات خاصة في سنة 1986 جراء انخفاض أسعار البترول إلى النصف وكذلك انخفاض أسعار الدولار، كل هذا أدى بالجزائر إلى التحرر تدريجيا من هذا النظام في سنوات التسعينات من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الحوافز القانونية والجبائية المشجعة للمستثمر الأجنبي.

أولاً: تحليل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات خلال الفترة 1990/2000

سعت من خلال مجمل الإصلاحات التشريعية التي طرأت على قوانين الإستثمار لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كسبيل لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي خارج المحروقات ما يسهل عليها الاندماج دوليا وضمان أسواق دولية مباشرة عن طريق تلبية احتياجات فروع الشركات المتعددة الجنسيات أو غير مباشرة عن طريق الهيكل التسويقي الدولي لها، وقد أتى هذا المطلب لتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتقييم مدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في خلق المناخ الاستثماري الملائم.

الجدول رقم (2 - 1) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)، الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	40	80	30	0	0	0	270	260	606.6	291.7	438

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي على الموقع الإلكتروني مريم قد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لحالة الجزائر - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية وتجارة دولية - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2015 - 2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2، 1) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خارج قطاع المحروقات شهد تذبذبا، أي نوع من الارتفاع ثم الانخفاض في كل سنة، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تميزت بالضعف الشديد، رغم صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ووضع أسس الانفتاح على الاقتصاد الدولي والمرسوم التشريعي 93/19 المتعلق بترقية الاستثمار، بحيث نجد، في بداية

التسعينات انخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية خاصة أن هذه الفترة هي بداية الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، إذ نجد في السنوات 93 و 94 و 95 كانت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه معدومة بالإضافة إلى خذوا القرار الجزائري لصندوق النقد الدولي تحت ضغط الديون الدولية والفوائد المترتبة عنها ثم إعادة جدولتها وهذا جعل من مناخها الاستثماري غير ملائم تماما، وبالتالي كان لابد من وضع إصلاحات إقتصادية بعد 1995 والتي تميزت بتركيز الجهود لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتجسدت في إصلاحات اقتصادية وقوانين مشجعة للاستثمار. إذ لم يعرف تدفق الاستثمارات انتعاشا إلا بعد سنة 1996 بقيمة 270 مليون دولار و 260 مليون دولار خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي ليحققا مستوى غير مسبوق بقيمة 6066 مليون دولار عام 1998 لينخفض إلى 991.7 و 438 مليون دولار في سنة 1999 و 2000 على التوالي، كانت هذه الفترة (بعد سنة 1996) محل تحسن بعد تطبيق شروط صندوق النقد الدولي وبالتالي كانت لها مساهمة في تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذن نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر في هذه الفترة (1990 - 2000) لم تكن مستقرة وذلك لعدم وجود الاستقرار الأمني والسياسي الذي ميز هذه الفترة.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة: في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

إن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، لا يزال محدودا في الجزائر، وهذا بالرغم من الفرص المتاحة والمؤهلات والإمكانات التي يتمتع بها كل قطاع، ويمكن إبراز وتوضيح ذلك من خلال قراءة للمعلومات والبيانات المتوفرة عن كل قطاع كما يلي:

الجدول رقم (2-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر (1993-2001)، الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة من إجمالي القيمة	القيمة	النسبة من إجمالي عدد المشاريع	عدد المشاريع	
37.3	105634	59	259	الصناعة
51.8	146879	19.5	86	الخدمات
3.6	10254	9.3	41	البناء والأشغال العمومية
3.1	8833	3.6	16	السياحة
3.5	9835	3.9	17	الفلاحة
0.5	1293	4	18	التجارة
0.2	550	0.7	3	الصحة
100	283278	100	440	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI منشورات سنة 2002.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة (1993-2001) حصد قطاعي الصناعة والخدمات الحصة الأكبر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع الصناعة 259 مشروع واحتل بذلك المركز الأول بنسبة 59% من إجمالي عدد المشاريع المسجلة، حيث بلغت قيمتها 105634 مليون دج، أي نسبة 37.3% وبلغت قيمتها 146879 مليون دج واحتل بذلك الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة 51.8%. ويرجع السبب في احتلال قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية ولا سيما في المجال المحروقات وكذلك بعض المنتجات الصناعية الأخرى مثل المنتجات الصيدلانية التي عرفت انتعاشا منذ سنة 1999، حيث قامت شركة صيدال بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية، ومع بعض الشركات الأمريكية فايزر، باكستار ويلي بمبلغ 100 مليون أورو.¹

¹ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص217.

أما عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال نفس الفترة، فإنها لم تحظى إلا بنصيب متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية 41 مشروع ونسبة 9.3% من إجمالي المشاريع بقيمة 10254 مليون دج، أي بما نسبته 3.6% من إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية في حين استقطب قطاع التجارة 18 مشروع، أي بما نسبته 4%، ورغم أهمية كل من قطاع الفلاحة، السياحة والصحة في الاقتصاد الوطني إلا أنها سجلت أرقاما محتشمة، حيث بلغت نسبة المشاريع فيها حوالي 3.9%، 3.6% و 0.7% على التوالي.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2000):

إن المصادر التي تتدفق منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر متنوعة سواء من الدول الأجنبية أو الدول العربية، ويصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، وبعضها الآخر ضمن استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات.

الجدول رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول خلال الفترة (1990-2001). الوحدة مليون دولار أمريكي.

المجموع	2001	2000	1999	1998	
906806	906806	205664	89882	256891	الولايات المتحدة الأمريكية
363146	362992	100	03	51	مصر
344001	80413	49472	137460	56656	فرنسا
221045	152867	35596	16373	16209	إسبانيا
148265	34383	9262	11800	92820	إيطاليا
132198	37791	66509	7836	20062	ألمانيا
76687	71944	1308	623	2812	هولندا
75476	23254	14206	2001	36015	إنجلترا
49345	8818	21092	2787	16648	اليابان
32041	12384	4484	571	14648	بلجيكا

Source: cnuCED examen de la politique de l'investissement en Algérie, nations

unies, Genève, 2004, P12 /قادري محمد الطاهر و آخرون و إخوته، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر و دوره في ترقية الصادرات خارج الحروقات، مجلة تنوير، العدد 02، جوان 2017، ص 137-138.

إن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) نجد أن و، م، أ تأتي في المركز الأول وتبلغ استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، وانتهاز فرصة الامتيازات التي قدمها قانون الطاقة وحاجة الجزائر آنذاك إلى مصادر التمويل، وبالتالي استثماراتها تركز في قطاع المحروقات مثل شركة Petro Fac Résous International Inc، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة وتأتي في المركز الثاني مصر من بين أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في الجزائر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001 من خلال متعامل الهاتف الخليوي Orascom، لتبلغ استثماراتها خلال نفس الفترة حوالي 363 مليون دولار.

وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 1999-2001 حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار و 148 مليون دولار على التوالي، وهذا من خلال اتفاقات الشراكة، وعقود التعاون التي أبرمتها الجزائر معها، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع الصناعة وذلك من خلال شركة Elf TotalFina الفرنسية وشركتي (Agip, Sayram-eniv) الإيطالية وشركتي (Cepsa, Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى المنتجات الغذائية مثل شركة Danone، وكذلك صناعة الخزف، الصناعة المصنعة، الكيمياء والتعدين. أما فيما يخص ألمانيا، فقد جاءت في المركز السادس، وقد بلغت استثماراتها حوالي 132 مليون دولار، وتركزت استثماراتها في مشروعين هما أهم المشاريع التي دخلت بها، وتمثلت في دخول شركة Henkel كأكبر مساهم في الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD)، بالإضافة إلى مجموعة (Messer) المختصة في الغازات الصناعية.

أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر، البحرين، الكويت، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات.

المطلب الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2013)

سمحت النتائج والمؤشرات الإيجابية للاقتصاد الجزائري من تحسين صورة المناخ الاستثماري وبالتالي السماح بتوطين عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية لاسيما تلك التي تمت في قطاع المحروقات في شكل شراكة مع عدد من الشركات البترولية العالمية، بالإضافة إلى عدد كبير من الاستثمارات بقطاعات أخرى كالحديد والصلب وقطاع الكيماويات والأدوية وقطاع السياحة والخدمات والأشغال العمومية ومجالات أخرى.

واستنادا إلى تقارير UNCTAD فقد تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بشكل ملحوظ في الجزائر خلال الفترة (2000، 2013) من خلال الجدول رقم (2،4) والذي يوضح المعدلات العامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000، 2013).

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2013):¹

الجدول رقم (2-4): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2013)، الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة	السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة
2000	438	2007	1661.8
2001	1107.9	2008	2593.6
2002	1065.0	2009	2746.4
2003	633.7	2010	2301.0
2004	881.9	2011	2581.0
2005	1081.1	2012	1499.0
2006	1795.4	2013	1691.0

Source: (UNCTAD, UNCTAD STATU,2013)

بالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ التطور الملفت لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة

¹قادي محمد الطاهر وآخرون: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة تنوير، العدد الثاني، جوان 2017، ص، ص 137، 138.

المشار إليها باستثناء سنتين 2002-2003، وقد حصل أكبر تدفق سنة 2009 بمبلغ 2746.4 مليون دولار، حيث احتلت المرتبة الرابعة بين الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية الواردة بالنسبة تقدر ب 6.2% وبنسبة تغير سالبة تقدر ب 38% عن سنة 2013 والتي قدرت فيها الاستثمارات ب 1691.0 مليون دولار، ولم تقل التدفقات الواردة عتبة المليار دولار باستثناء سنة (2000-2003-2004) وهذه المعطيات ما هي إلا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمجموعة الهامة من المراسيم التشريعية التي اتصفت بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أعطى ذلك كله ثماره على شكل مناخ استثماري يجذب إليه العديد من الشركات الأجنبية في مختلف القطاعات إلا أن هذه التدفقات لا زالت ضعيفة على الأقل بالمقارنة مع دول الجوار كتونس والمغرب ومصر.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات (2001-2013).

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات خارج المحروقات فركزت كثيرا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والصحة والنقل وقطاع الاتصالات.¹ بالنظر للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، يعتبر قطاع الاتصالات من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد المحروقات، حيث شهد انتعاشا كبيرا خاصة في سنة 2000 وهذا عندما تم إعادة هيكلة من خلال قانون حدد نظم وصلاحيات كل من البريد والاتصالات والجدول التالي يمثل توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2000-2012):

¹ أحمد نصير: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص198.

الجدول رقم (2-5): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المسرح بها خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2012)، الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من إجمالي القيمة
الزراعة	06	2391	0.11
البناء والأشغال العمومية	64	41083	1.94
الصناعة	239	978702	46.15
الصحة	06	13573	0.65
النقل	16	9531	0.45
السياحة	10	481304	22.7
الخدمات	81	504522	23.79
الاتصال	01	89441	4.22
المجموع	423	2120549	100

المصدر: أحمد نصير: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة 1990-2012، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الجدول رقم (2، 5) نلاحظ من خلال توزيع الاستثمارات الأجنبية على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني أن قطاعي الصناعة والخدمات قد احتل المراتب الأولى وبنسب مرتفعة، الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي ولا سيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة حيث يمثل هذا الأخير 46.15% بمبلغ 978702 مليون دينار جزائري، قطاع الخدمات بنسبة 23.79% وبالرغم من أهمية هذان القطاعان بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أن استحواذهما على نصيب الأسد وذلك بحصة 70% من مجموع الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، هذا يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من أهميتهما بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي.

وحتى بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فإنه لم يحظى إلا بنسبة 1.94% من مجموع الاستثمارات من ناحية حجمها المالي وهي نسبة جد ضئيلة بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، إضافة إلى اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن وترقية البنى التحتية والهياكل القاعدية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات خلال الفترة (2000 - 2013)
الجدول رقم (2-6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجغرافية خلال الفترة (2002 - 2013)

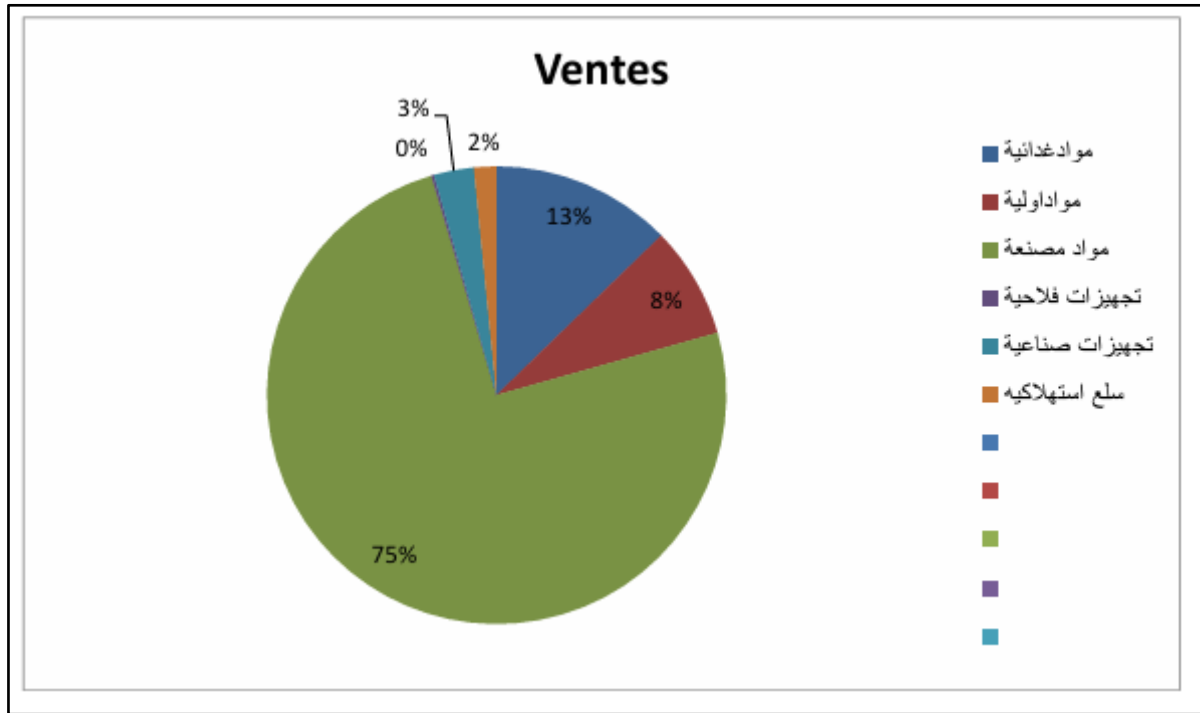
الوحدة مليون دينار جزائري

المنظمة	عدد المشاريع	القيمة بالملليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي
أوروبا	257	521531	25.79
دول الاتحاد الأوروبي	205	444845	21.99
آسيا	34	98580	4.87
أمريكا	10	61850	3.05
الدول العربية	154	1237112	61.17
إفريقيا	1	1000	0.04
أستراليا	1	2974	0.14
الشركات المتعددة الجنسيات	11	99117	4.90
الإجمالي	468	2022164	100

Source: ANDI, agence national de développement « Bilan des déclarations d'investissement 2002-2003, projets impliquant des étrangers » ,2013

[ww.andi.dz/index. PHP/Fr/déclaration -d'investissement](http://ww.andi.dz/index.php/Fr/déclaration-d'investissement)

الشكل رقم (2-1): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002 - 2013)



المصدر: بيانات الجدول (2-6). من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول.

من خلال الجدول رقم (2-7) والشكل البياني رقم (2-1) نلاحظ أن الدول العربية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002 - 2013)، حيث استحوذت على نصيب الأسد منها، قدر بأكثر من 1237112 مليون دينار جزائري ونسبة 61.17% من الإجمالي لتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوروبية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث بلغت 521531 مليون دينار جزائري كما أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الآسيوية لم تمثل سوى 4.87% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، أما باقي القيمة، والمتمثل في 3.23% من الإجمالي فوزعت على باقي دول العالم الأخرى، محتلة فيها أمريكا المرتبة الأولى بقيمة 61,850 مليون دينار جزائري، لتأتي فيما بعد إفريقيا وأستراليا بنسب جد ضعيفة، أما الشركات المتعددة الجنسيات، فقد قدرت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2013) بحوالي 4.9% من الإجمالي.

المطلب الثالث: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2022)

توفر التدفقات المالية التي تحصل عليها الجزائر من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة على عوائد تعود بالفائدة لها ولذا سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى إحصاءات حول التدفقات الواردة للجزائر وكذا التوجه الجغرافي والتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2014-2022

من خلال (2-7) سنبين تطور حجم التدفقات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة: (2014-2022)

الجدول رقم (2-7) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2014-2022)،

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	قيمة التدفقات الواردة	السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2014	1507	2019	1382
2015	-585	2020	1125
2016	1636	2021	1211
2017	1232	2022	1997
2018	1466		

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad)، تقرير الاستثمار العالمي 2019

من خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وبالنظر إلى المعطيات الموجودة في الجدول رقم (2، 7) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة ما بين 2012 و2015 عرفت تذبذباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي تراجعاً بحيث كانت قيمتها 2581 مليون لتصبح في سنة 2011 تقدر بـ 1499 مليون دولار وهذا راجع لفرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية، تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي¹ كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للنفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر من استرجاع

¹ أسماء سي علي: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002، 2017)، دراسة تحليلية مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 32.

رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي من شراء العقار وقد أكد الخبير الاقتصادي "ربيع صبري" مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "إعمار والقدرة" وجرائد تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة (49/51).

وفي سنة 2015 فقد سجلت لأول مرة تدفقا سلبيا قدر بي 584 مليون دولار ويعود هذا للأزمة النفطية التي تمر بها الجزائر منذ 2014 وإلى إعادة شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة "جيزي" Djezzy بقيمة 206 مليار دولار.¹

أما فيما يخص 2016 فقد عرف انتعاشا معتبرا حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1636 مليون دولار، وحسب التقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017 فإن الزيادة راجعة لتحسن سياسات الاستثمار، الذي عرفه إنتاج النفط.²

أما سنة 2018 و 2019 عرفت زيادة في حجم التدفقات حيث أثار تقرير كوسيد لسنة 2019 حول الاستثمار في العالم أن الجزائر استفادت سنة 2018 علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع صناعة السيارات.

في سنة 2020 سجل تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة جائحة كورونا فبعدما كانت قيمتها 1382 مليون دولار في 2019 تراجعت إلى 1125 مليون دولار في 2020 ثم عادت من جديد في الارتفاع حيث كانت زيادة معتبرة مقارنة بقيم السنوات السابقة، قدرت سنة 2022 بـ 1997 مليون دولار وذلك بسبب تأثير قطاع المحروقات والطاقة على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات (2014 - 2022)
تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني وقد كان توزيعها خلال الفترة (2012 - 2019) كالآتي:

¹ ناجي بن حسين: تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 31، المجلد ب، 2009، ص 60.

² Unctad, "world investment report 2017, investment and digital economy united nations", Geneva, 2017, P 42.

الجدول رقم (2-8): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2019)، الوحدة (مليون دينار جزائري)

النشاط	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	النسبة من إجمالي القيمة
الفلاحة	10	1.44	2021	0.12
البناء و الأشغال العمومية	99	14.27	472163	27.96
الصناعة	387	55.76	889532	52.67
الصحة	4	0.57	5982	0.34
السياحة	15	2.16	26216	1.55
الخدمات	179	25.80	293070	17.36
المجموع	694	100	1688985	100

المصدر: كمال منصور: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات - دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية- المجلد 24، العدد 02، الجزائر، 2024، ص 161.

نلاحظ من الجدول رقم (2، 8):¹ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يمثل قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي تتراوح نسبتها 14.27 % و 55.76 % في كل قطاع على التوالي أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تبلغ نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52.67 % أما في قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 27.96 % أما في قطاع الخدمات 17.36 %. أما قطاعات الفلاحة، الصحة والسياحة فلم تحظى بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يعرف سوى 0.12 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة في حين لم يجلب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا بما نسبته 1.55 من المبالغ المالية المقررة.

¹ كمال منصور: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص153.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات للفترة (2014-2022) يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهمية المستثمر فيها.

الجدول رقم (2-9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر.

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	472	1148208
الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
أستراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية

- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس 2019 / 2020، ص 154.

من الجدول أعلاه يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ 472 مشروع بقيمة مالية بلغت 1148208 مليون دينار جزائري، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية حيث استحوذ على ما يقارب 322 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 666499 مليون دينار جزائري، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع وكان النصيب المالي المخصص لها يقدر 105725 مليون دينار جزائري، أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر قد بلغ عدد مشاريعها 114 مشروع وبغلاف مالي قدره 169732 مليون دينار جزائري، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريناتها إذ بلغ نصيبها 18 مشروعا بغلاف مالي قدره 68813 مليون دينار جزائري، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6 و2 مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 36686 مليون دينار جزائري، و 2974 مليون دينار جزائري

على الترتيب بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر وبقيمة مالية قدرت بـ 33160 مليون دينار جزائري.

المبحث الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 - 2022)

شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 - 2022) تطورا متباينا، حيث ظلت تعتمد بشكل كبير على المحروقات، خاصة النفط والغاز، كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، ومع مرور الوقت سعت الدولة الجزائرية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال دعم قطاعات غير نفطية مثل الفوسفور ، الزراعة، والصناعة المحلية، رغم بعض التحسن في أداء الصادرات غير التقليدية، إلا أن وتيرتها ظلت بطيئة مقارنة مع الطموحات والقدرات الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: تحليل تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا ترتقي إلى المستوى المطلوب وذلك واضح من خلال افتقار الاقتصاد الجزائري لميزة تنويع الصادرات، مما أثر سلباً على أداء الاقتصاد الجزائري ككل، وجعله عرضة لمخاطر تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط.

أولاً: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)

الجدول رقم (2-10) يوضح تطور هيكل الصادرات للجزائر خلال الفترة 1990 - 2000،

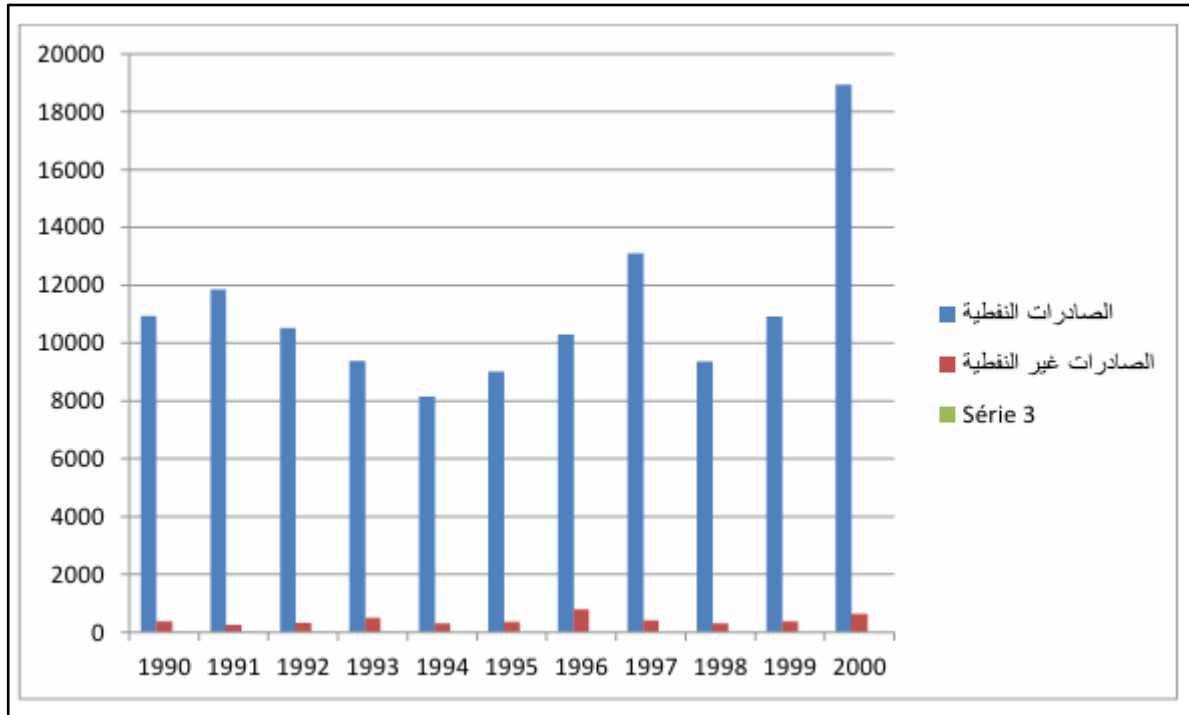
الوحدة: مليون دولار .

الصادرات الإجمالية		الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
100 %	11303	%3.27	369	%96.73	10934	1990
100 %	12100	%2.07	250	%97.73	11850	1991
100 %	10837	%2.96	321	%97.04	10516	1992
100 %	10093	%4.74	480.3	%95.25	9374	1993
100 %	8441.42	%3.52	297.42	%96.48	8144	1994
100 %	9363	%3.79	355	%96.21	9008	1995
100 %	11088.06	%7.08	784.79	%96.92	10303.27	1996
100 %	1349.78	%2.89	398.98	%97.11	13100.8	1997
100 %	9655.4	%3.06	294.99	%96.94	9360.41	1998
100 %	112817	%3.17	357.2	%96.83	10924.5	1999
100 %	19570	%3.18	623	%96.82	18947	2000

المصدر: إحصائيات للتجارة الخارجية من 1990 إلى 2000

www.douane.gov.dz

الشكل رقم (2-2) : تطور الصادرات النفطية و الغير النفطية خلال فترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (2 - 10)

من خلال الجدول رقم (2- 10) والشكل رقم (2-2) يتبين لنا سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2000 بأكثر من 96% من إجمالي الصادرات، الارتفاع الطفيف الذي ميز سنتي 1990 و 1991 مقارنة بسنوات 1993- 1994- 1995 يرجع سببه إلى ارتفاع أسعار المحروقات جراء حرب الخليج حيث انخفض العرض العالمي للبترول بعد انسحاب العراق من الأسواق البترولية، وانخفاض الصادرات في سنتي 1993 و 1994 يعود لانخفاض أسعار البترول، إلا أن الصادرات عادت للارتفاع في سنة 1996 وفي نفس السنة سجلت الصادرات خارج المحروقات أعلى قيمة لها، وهذا يعود إلى التطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية في سنة 1995 وهي السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة

7.8% من إجمالي الصادرات وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع.¹

كما عرفت بعد تذبذبها ارتفاع طفيف سنة 2000 بقيمة 623 مليار دولار وهذا يعود إلى عدة أسباب منها

¹ سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، جامعة ورقلة، ص10.

تشجيع الصادرات، أي تم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي اللاعب الرئيسي لزيادة الصادرات وتطبيق خطة الإنعاش الاقتصادي التي تضمنت إصلاحات واستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية خلال الفترة (1990 - 2000) يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

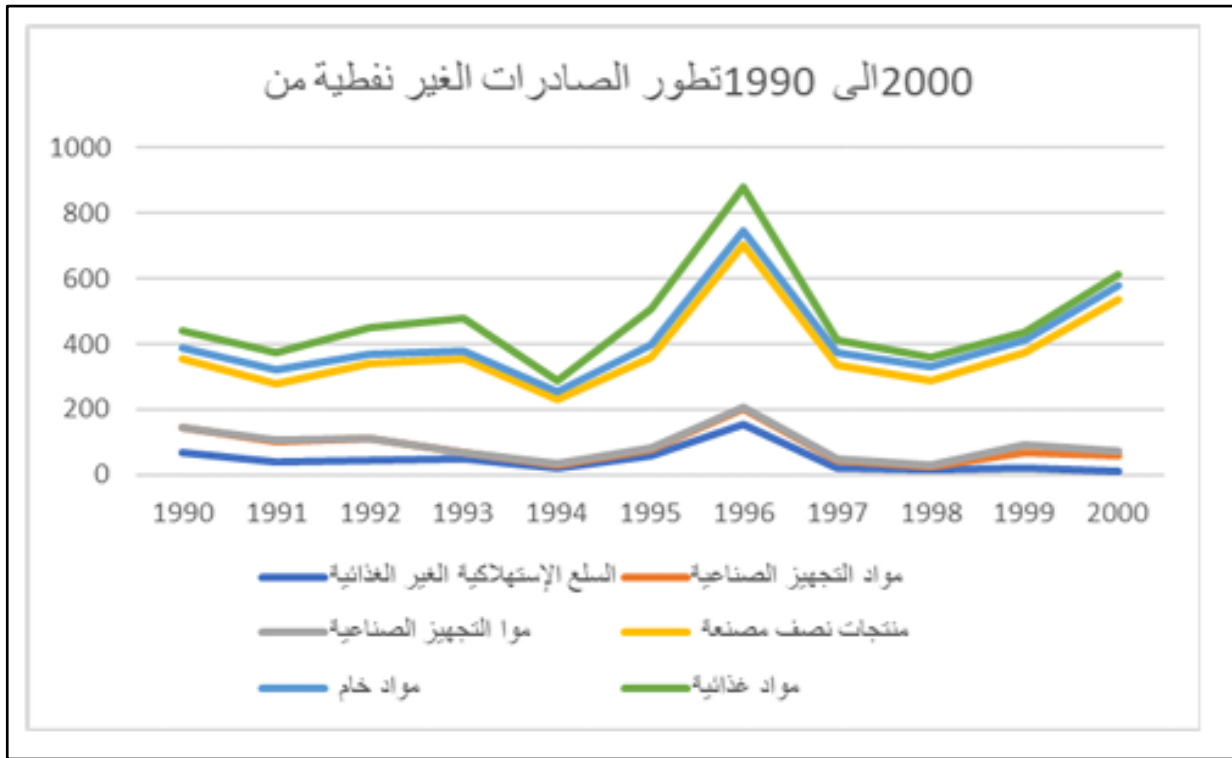
الجدول رقم (2-11): التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية (1990 - 2000)

الوحدة: مليون دولار

السلع	مواد	مواد	منتجات	مواد خام	مواد غذائية	
الاستهلاكية	التجهيز	التجهيز	نصف			
غير الغذائية	الفلاحية	الصناعية	مصنعة			
67	3	76	211	32	50	1990
42	5	61	169	43	55	1991
44	2	66	226	32	79	1992
50	0	17	287	26	99	1993
22	2	9	198	23	33	1994
61	5	18	274	41	110	1995
156	3	46	496	44	136	1996
23	1	23	287	40	37	1997
16	7	09	254	45	27	1998
20	25	47	281	41	24	1999
13	11	47	465	44	32	2000

المصدر: بناء على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر خلال السنوات 1990 إلى 2000.

الشكل رقم (2-3) : التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (2-11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات المواد النصف مصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية بقيمة 496 مليون دولار سنة 1996، ثم انخفضت في الثلاث سنوات الموالية ويعود السبب في ذلك أنها تأتي بشكل أساسي من مشتقات البترول، هذه المشتقات تشمل الزيوت ومنتجاتها، بالإضافة إلى البيتومين والأمونياك.

أما في المرتبة الثانية: السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي سجلت في سنة 1996 ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 156 مليون دولار بعدما كانت في سنة 1990 قيمته 67 مليون دولار ثم عاودت الانخفاض لتسجل قيمة 20 مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة.

أما بالنسبة للمواد الغذائية فقد عرفت تذبذبا بين 50 مليون دولار سنة 1990 إلى 110 مليون دولار سنة 1995، لتعاود الارتفاع سنة 1996، ثم تعاود الانخفاض في 1998 و 1999 إلى 24 مليون دولار، لتسجل ارتفاع طفيف في سنة 2000 بقيمة 32 مليون دولار.

أما مواد التجهيز الصناعية: عرفت ارتفاعا في السنوات الثلاثة الأولى لتتخف إلى 9 مليون دولار سنة 1994 وتبقى غير مستقرة ومتذبذبة إلى غاية 1999-2000 حيث سجلت قيمة 47 مليون دولار.

في حين أن المواد الخام والتي تشمل: الكالسيوم الزنك، النحاس، الحديد والصلب والفسفور فقد سجلت تذبذبا حيث كانت أدنى قيمة بـ 23 مليون دينار سنة 1994 وأعلى قيمة فيها هي 45 مليون دولار سنة 1998.

أما بالنسبة للصادرات للتجهيزات الفلاحية والتي لم تتجاوز قيمة 25 مليون دولار من خلال ما تقدم نخلص إلى أن الاقتصاد يعاني من مشكلة في التنوع الاقتصادي وارتكاز الصادرات غير النفطية على 3 فئات من المنتجات.

المطلب الثاني: تحليل تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2013)

تولي الجزائر أهمية بالغة لترقية صادراتها وتنويعها باعتبارها أهم المخرج لتوفير السلع محليا وفك ارتباط مداخلها بصادرات المحروقات وتوفير النقد الأجنبي، إلا أن ما حدث في الجزائر هو العمل على الترقية من دون التنويع في الصادرات، ما جعل الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على صادرات قطاع المحروقات التي مثلت نسبة مرتفعة بلغت 98.2% و 98% سنتي 1980 و 1985 على التوالي، ووصلت في سياق المعدلات نفسها لتصل بداية الألفية الثالثة إلى ما بين 98% و 97.5% خلال سنتي 2000 و 2009 وبقي الأمر مشابه لسنة 2013 حيث بلغت نسبة 96.90% حسب إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية، وفي ضوء ذلك سنحاول تحليل هيكل الصادرات على النحو التالي:¹

¹ قادري محمد الطاهر، شليق رايح، بن علي عبد القادر: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الجدول رقم (2-12) تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2013)، الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	نسبتها من إجمالي الصادرات	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات
2000	623	3.18	74.41
2001	648	3.38	4.01
2002	734	3.9	13.27
2003	674	2.73	-8.17
2004	781	2.43	15.88
2005	1099	2.44	40.72
2006	1158	2.12	5.37
2007	13.32	2.21	15.03
2008	1937	2.44	45.42
2009	1066	2.36	-44.97
2010	1526	2.67	43.15
2011	2062	2.81	35.12
2012	2062	2.87	0
2013	2014	3.1	-2.33

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

إن هيكل الصادرات بصفة عامة تبقى نفسها من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، باعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للمحروقات والتي غطت نسبة تقدر بـ 97.29% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2013.

وبالنظر للصادرات خارج المحروقات نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من الزيادة المعتبرة من سنة إلى أخرى إلا أنها سجلت فرق بمتوسط مقداره 16.92% متراوحا بين الانخفاض والارتفاع حيث تعتبر أكبر فترة نحو سنة 2000 نسبة تقدر بـ 74.41% وتارة أخرى يشهد فترات إنخفاض أقصى ففي سنة 2009 نسبة 97.44% في حين شهد في بعض الحالات استقرار في سنة 2012. أما بالنسبة لفترة الدراسة ككل فلقد سجلت الصادرات غير النفطية نسبة 3.71% من إجمالي الصادرات وهي نسبة منخفضة جدا تدل على ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه بالرغم من الجهود والتدابير التي تسعى الدولة من خلالها لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات

ثانيا: هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 - 2013)

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي، الهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية، ولدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية سننتقل إلى أهم الدول التي تستورد من الجزائر .

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 - 2013)

يظهر الجدول التالي الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية في الفترة 2000 - 2013.

الجدول رقم (2-13): هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 - 2013)، الوحدة: (مليون دولار).

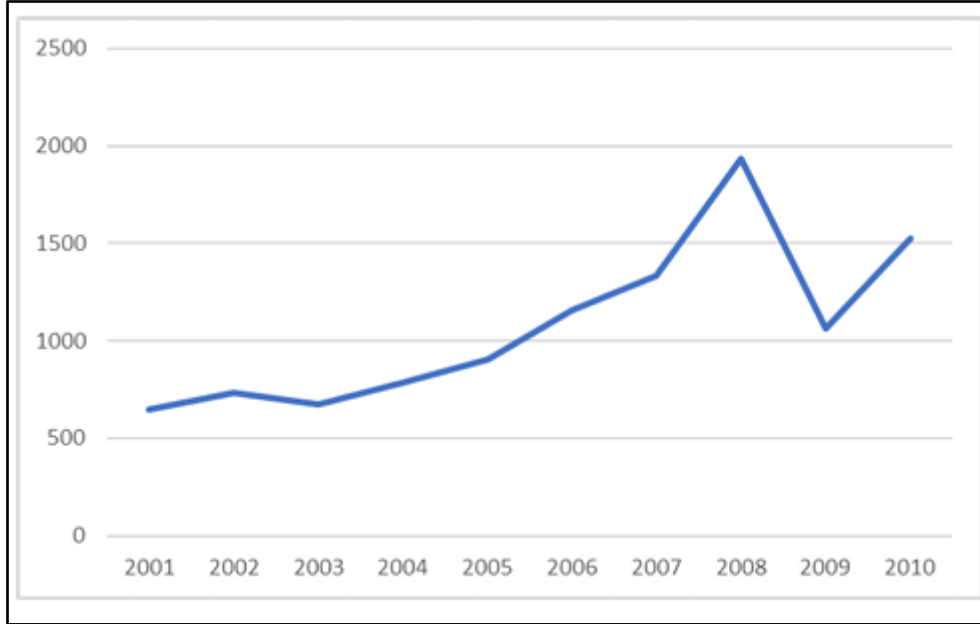
السنوات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	47	49	316	1	29	35	477
2004	66	27	432	-	50	15	660
2005	67	134	656	-	36	14	907
2006	73	196	828	1	44	43	1184
2007	92	153	988	1	44	34	1066
2008	121	340	1390	-	69	34	1066
2009	113	170	692	-	25	49	1619
2010	305	165	1089	-	27	33	2140
2011	357	162	1495	-	36	16	2048
2012	314	167	1519	-	30	18	2161
2013	402	108	1608	-	25	18	2810
المجموع	2052	1803	12533	56	557	361	18132

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على إحصائيات مديرية الجمارك، النشرة الإحصائية الثلاثية (2007، 2008،

(2013)، 2014، 2018، 2020.

من خلال الجدول رقم (2، 13) يتبين لنا أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف أساسية وتختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يلي:

الشكل رقم (2-4): هيكل الصادرات غير النفطية خلال (2000، 2013



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (2-13)

يتحدد التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في المجموعات الآلية:

المواد نصف المصنعة: وتحتل المرتبة الأولى من حيث النسبة والقيمة حيث بلغت 69.1% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000، 2013) وحقت أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 1608 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لكونها تتمثل في الزيوت ومشتقاتها وهذا الأمر راجع لارتفاع البترول. **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 11.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 - 2013) حيث عرفت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة وانتقلت من 32 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 402 مليون دولار سنة 2013، وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم الفلاحي والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، وتضم هذه المجموعة بالدرجة الأولى السكر، البيض، التمور، العجائن الغذائية... إلخ.

المواد الأولية: تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000 - 2013) وتتكون أساسا من الفوسفور، الزنك، النحاس، حيث أن الجزائر تزخر بثروات الطبيعية من هذا النوع إلا أنها لم تستغل استغلالا حقيقيا وهذا ما يفسر مساهمتها بنسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات غير النفطية والتي عرفت ارتفاعا حقيقيا وهذا ما يفسر مساهمتها بنسبة ضعيفة من إجمالي

الصادرات غير النفطية، والتي عرفت ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث سجلت سنة 2000 بقيمة 44 مليون دولار أمريكي لترتفع في سنة 2013 إلى 92 مليون دولار.

سلع التجهيزات الصناعية: تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 3 % خلال الفترة (2000-2013) وتتكون أساسا من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك، الأشغال العمومية وسجلت أعلى حصيلة في 2018 تقدر بـ 90 مليون دولار أمريكي.

أما السلع الاستهلاكية: تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة 1.99 من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2013) وتتشكل أساسا من مواد التنظيف ومواد التجميل، الأدوية، الورق... إلخ.

أما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية: تأتي في المرتبة الأخيرة حيث سجلت نسبة مساهمة ضعيفة جدا قدرت بـ 0,1% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2018) وتتكون منتجاتها من الجرارات أو بعض اللوازم الأخرى، وبقيته قيمتها تتدهور حتى انعدمت في بعض السنوات.

المطلب الثالث: تحليل تطور هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2014-2023).

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال التشجيع على الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك إلا أن جل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية ولعل الأرقام والاحصائيات الظاهرة في الجدول خير دليل على ذلك.

أولا: تطور هيكل الصابرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2014-2023).

يظهر الجدول التالي هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2014-2023.

الجدول رقم (2-14): تطور قيم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2014-2023)،
الوحدة: (مليار دولار أمريكي).

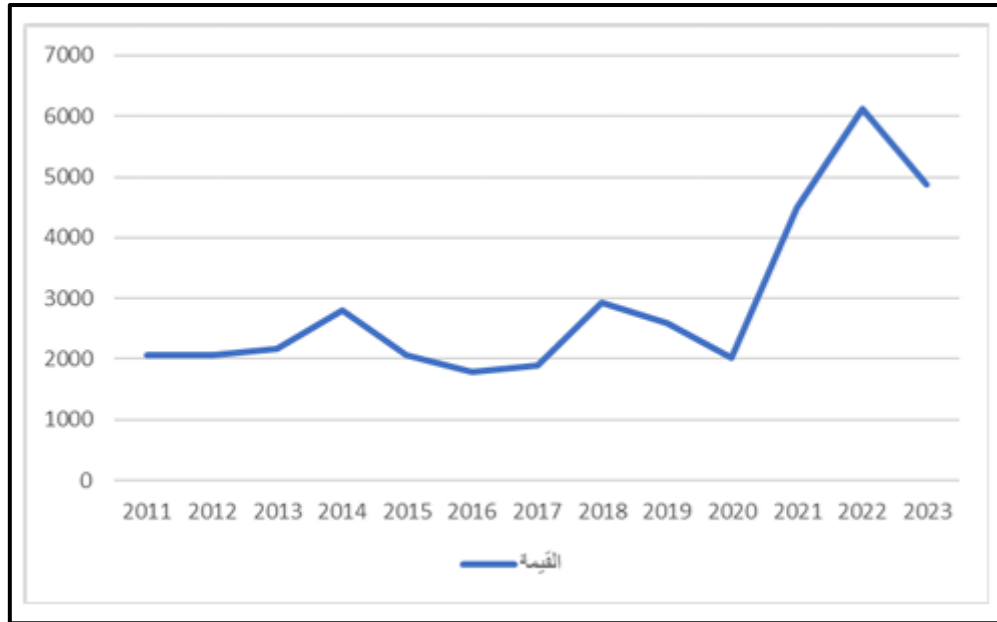
السنوات	القيمة	النسبة من إجمالي القيمة
2014	2810	4.47
2015	2063	5.46
2016	1780	5.94
2017	1890	5.44
2018	2925	7

2019	2580	7.2
2020	2255	9.38
2021	4500	11.67
2022	6120	13.2
2023	4873	9.4

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات وأرقام التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية من تقارير

المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNS والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (2-5): هيكل الصادرات غير النفطية خلال (2014 - 2023)



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (2-14)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2، 15) أن الصادرات خارج قطاع المحروقات شهدت تذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة المحددة وحقت في 2021 أعلى مستوى بقيمة 4500 مليار دولار بنسبة 11.67 كان هذا نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة للخروج من التبعية للمحروقات خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات الذي أثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة هذا ما جعلها تعمل جاهدة لتنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات الأولى خلال فترة الدراسة تذبذبا طفيفا في القيم، في سنة 2023 كانت الصادرات خارج قطاع المحروقات قيمتها 2810 مليار دولار لنلاحظ انخفاض ملحوظ خلال السنين 2016 و 2017 إلى 1890 مليار

دولار بنسبة 5.94% ولم يستمر هذا الانخفاض طويلا إذ عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا في سنة 2021 بعد استمرار الانخفاض سنة 2019 و 2020 وهذا نتيجة الوضعية الوبائية التي عاشها العالم منذ بداية 2020، فقد بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2255 مليار دولار. خلال ثلاث سنوات الأخيرة تم تسجيل تفاوت في حجم الصادرات من 1.9 مليار دولار سنة 2020 إلى 6 ملايين دولار سنة 2022 وفي 2023 سجلت 2.5 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا وهذا راجع إلى تراجع في الصادرات النصف مصنعة التي مثلت 80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2014-2023).

الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات للفترة 2014-2023

الجدول رقم (2-15): التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية (2014-2023)،

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2014	323	110	2121	15	16	11
2015	235	106	1597	17	19	11
2016	246	71	1072	53	38	17
2017	301	59	1053	78	64	16
2018	373.77	92.39	2335	90	90	33
2019	407.8	95.95	1950	25	82	30
2020	399.6	65.85	1439	31	84	31
2021	576	182	3490	10	171	79
2022	402	100	4392	15	80	36
2023	222	90	2256	20	82	30

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011 إلى 2023. ONS.

يبين لنا الجدول رقم (2-16) هيكل الصادرات غير النفطية يتشكل من 6 مجموعات تختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات والملاحظ أن المواد النصف مصنعة تشكل طيلة فترة الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات، تراوحت قيمتها سنة 2014 إلى 2021 مليون دولار ثم

تراجعت هذه القيمة خلال 2016-2017 ثم عاودت الصعود لتسجل انخفاض طفيف في السنتين الأخيرتين.

المواد الغذائية: جاءت في المرتبة الثانية من حيث القيمة المشكلة للصادرات خارج المحروقات عرفت تذبذبا بين الصعود والنزول طيلة فترة الدراسة حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2015 قدرت بـ 235 مليون دولار وأعلى قيمة كانت في سنة 2021 قدرت بـ 576 مليار دولار.

المواد الأولية: المرتبة الثالثة من حيث قيمتها في الصادرات خارج المحروقات. قيمتها كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث نزلت قيمتها في الفترة 2015-2016 إلى قيمة 235-346 مليار دولار ثم عاودت الارتفاع لتصل قيمتها إلى 565 مليار دولار سنة 2021 وتراجعت سنة 2023 إلى 90 مليار دولار. التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية كانت قيمتها ضئيلة حيث سجلت التجهيزات الصناعية أعلى قيمة قدرت بـ 171 مليون دولار سنة 2021 أما السلع الاستهلاكية فقدرت أعلى قيمة لها بـ 79 مليار دولار سنة 2021.

التجهيزات الفلاحية: حيث حققت أعلى قيمة لها سنة 2018 بقيمة 90 مليار دولار وأدنى قيمة بـ 10 مليار دولار سنة 2021 وهي قيم جد ضعيفة مقارنة بالسلع الأخرى.

الملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 وهذا شيء إيجابي لكن رغم هذا تبقى نسبة الصادرات غير النفطية لإجمالي الصادرات ضعيفة، حيث بلغت نسبتها 11.30% حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، هذا يتطلب مزيد من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

المبحث الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة 1990 - 2023

اعتبرت الجزائر قبل فترة التسعينات أن الاستثمار الأجنبي المباشر تهديدا حقيقيا وعامل هيمنة يمكن أن يمس السيادة الوطنية ولكنها غيرت وجهة نظرها.

وذلك بتغير لوضع الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي مست جميع القطاعات ومن بينها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1993م لما له من أهمية كبيرة في تعزيز قطاع الصادرات عموما وتقوية الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا، كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية خصوصا في قطاع الصادرات، فأصبحت بعض الدول النامية تنافس في تصدير منتجات ذات جودة عالية.

المطلب الأول: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2022):

تعد الجزائر من الدول الربيعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للدخل القومي، غير أن تقلبات أسعار النفط ومحدودية الموارد غير المتجددة دفعت الحكومة الجزائرية إلى البحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد ومن بينها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والجدول التالي يظهر العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2022.

جدول رقم (2-16): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة: 1990-2022.

السنة	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	قيمة الصادرات غير النفطية مليون دولار	معدل نمو الصادرات غير النفطية	السنة	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	قيمة الصادرات غير النفطية مليون دولار	معدل نمو الصادرات غير النفطية
1990	-	40	439	-	2007	-7.44	1661.8	1332	12.5
1991	100	80	375	-23.94	2008	56.07	2593.6	1937	45.42
1992	-62.5	30	449	19.73	2009	5.89	2746.4	1066	-44.96
1993	-99.97	0.001	479	6.68	2010	-16.22	2301	1526	43.15
1994	0.00	0.001	287	-40.08	2011	12.17	2581	2062	35.12
1995	0.00	0.001	509	77.35	2012	-41.92	1499.4	2062	00
1996	26.999	270	881	73.08	2013	12.81	1691	2014	-2.32
1997	-3.70	260	511	-41.99	2014	-10.88	1507	2582	-28.20
1998	133.33	606.6	358	-29.94	2015	-138.82	-585	1969	-23.74
1999	-51.5	291.7	438	22.35	2016	-379.66	1636	1805	-8.32
2000	50.15	438	612	39.70	2017	-24.69	1232	1930	6.92
2001	152.95	1107.9	648	+5.88	2018	12.18	1466	2830	46.63
2002	-3.87	1065.0	734	13.3	2019	-18.60	1382	2568	-9.26
2003	-40.5	633.7	673	-8.31	2020	764	1125	2021	21.30
2004	39.17	881.9	781	16.0	2021	64.91	1211	4500	122.66
2005	22.59	1081.1	907+	16.13	2022		19.97	6120	36.00
2006	66.07	1795.4	1184+	30.54					

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على إحصائيات مديرية الجمارك

(التقرير السنوي للبنك الدولي، UNACTD)

تحليل أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في بداية التسعينات كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شبه منعدمة وهذا نتيجة للأزمة السياسية والأمنية في البلاد السائدة في تلك الفترة، أما الصادرات غير النفطية فكانت في تذبذب وضعف دون اتجاه تصاعدي واضح نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي ونقص البنية التحتية الداعمة ففي سنة 1996 شهد كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا كبيرا وهو ما قد يدل على أنه يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خاصة وأن هذه السنة عرفت بداية انفتاح جزئي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في سنة 1997 ورغم التراجع الطفيف في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تراجع الصادرات غير النفطية كان حادا ما يدل على وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية ولكنه غير فوري، أما في سنتي 1998 و 1999 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا حادا قدر بـ (- 151%) وهي نسبة تعكس ربما انسحاب بعض المستثمرين الأجانب أو انتهاء بعض المشاريع المؤقتة لكن الصادرات في نفس الفترة عرفت نموا إيجابيا بنسبة 22.3 وهو ما يفسر هذا التناقض على الأرجح هو أن الصادرات غير النفطية في تلك الفترة كانت مدفوعة بعوامل داخلية مثل تحسين الإنتاج المحلي أكثر من ارتباطها بالاستثمار الأجنبي المباشر وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنخفضة في 1999 ليست في القطاعات القابلة للتصدير، وبالتالي فإن الفترة الممتدة من 1990-1999 تظهر عدم وجود علاقة إيجابية حقيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية نظرا لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما بالنسبة للفترة 2001-2023 بدأت الجزائر تستعيد استقرارها السياسي والمؤسسات وأدخلت إصلاحات قانونية واقتصادية ساهمت في رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تحسين تدريجي بلغ ذروته سنة 2009 بـ 2746 مليون دولار رافقه تطور مستمر مع تسجيل نمو ملحوظ في حجم الصادرات صغير النفطية خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة وهذا ما يظهر تأثيرا إيجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إلا أنه تأثيرا فوريا أي أن ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات معينة تبيعه بعد عدة سنوات تحسن في أداء الصادرات غير النفطية، وهذا يشير إلى أن الاستثمار يحتاج لفترة نضج حتى يترجم إلى نتائج ملموسة على التصدير.

أما بالنسبة للفترة 2014-2023 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا كبيرا وانخفاضا حادا في سنة 2015 وبقية (- 585) مليون دولار واستمر في التراجع بعدما ارتفع في 2016 إلى 1636 مليون دولار

بمعدلات نمو سالبة ثم عاد للارتفاع في سنتي 2021 و 2022 حيث بلغ 1997 مليون دولار في سنة 2022.

أما الصادرات فقط عرفت تراجعاً في الفترة 2014-2016 ورغم استمرار تراجع حجم الاستثمار الأجنبي إلا أن الصادرات غير النفطية عرفت تحسناً في سنتي 2017 و 2018 ثم تراجعت في 2019 و 2020 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا ثم عادت للارتفاع بقوة في 2021 و 2020 مسجلة 6120 مليون دولار وهي أعلى قيمة في هذه الفترة.

إن ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنتي 2021 و 2020 رافقه ارتفاع كبير في الصادرات أيضاً هذا يدل على أنه كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إيجابياً على الصادرات غير النفطية وهذا راجع إلى تحسن نسبي في نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في السياسات الداعمة للتصدير.

وبالتالي ما يمكن استنتاجه من خلال هذا التحليل.

هو أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات موجود لكنه غير مباشر ويحتاج إلى فترة زمنية للتبلور ومرتبطة بجملة من الشروط الهيكلية والتنظيمية، ما يستدعي تبني سياسات أكثر فعالية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التصديرية، وتحسين مناخ الأعمال، وتوفير بنية تحتية محفزة للنشاط الانتاجي التصديري.

المطلب الثاني: التحديات والمكاسب المحققة.

أولاً: التحديات التي تواجه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية

تواجه الجزائر العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق علاقة قوية ومستدامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، هذه التحديات يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي: البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة، ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا الحديثة. كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة الاقتصاد الجزائري على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصادرات غير النفطية.

1_ البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة:

البيروقراطية تعتبر واحدة من أكبر العقبات التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المستثمرون الأجانب غالباً ما يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على التراخيص والمرفقات اللازمة لبدء المشاريع الاستثمارية، هذه الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب التعامل مع العديد من الجهات الحكومية،

مما يؤدي إلى إبطاء تنفيذ المشاريع وزيادة التكاليف، كما أن غياب الشفافية في القوانين واللوائح يزيد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين.

(2) _ ضعف البنية التحتية:

ضعف البنية التحتية يعد عائقا كبيرا أمام تعزيز الصادرات غير النفطية الموانئ الجزائرية، تعاني من نقص الطاقة الاستيعابية وسوء الإدارة مما يؤدي إلى تأخير شحن البضائع وزيادة التكاليف اللوجستية بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد من المناطق الصناعية إلى الطرق السريعة والسكك الحديدية، مما يجعل نقل المنتجات إلى الأسواق الدولية أمرا صعبا ومكلفا، هذا الوضع يقلل من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق.

(3) _ نقص التكنولوجيا:

التكنولوجيا الحديثة هي أحد الركائز الأساسية لتحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع جودة المنتجات ومع ذلك فإن الشركات المحلية في الجزائر تعاني من نقص التكنولوجيا المتقدمة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، هذا يحد من قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية وبالتالي يقلل من فرص تصدير المنتجات غير النفطية.

ثانيا: المكاسب المحققة من ترقية أو تنويع الصادرات خارج المحروقات

لا شك في أن الاعتماد على استراتيجية تطوير الصادرات في الجزائر نستنتج عنه جملة من المميزات الإيجابية للاقتصاد الوطني ويمكن النظر إليها من زاويتين: ميزات محققة على المستوى الكلي، وميزات محققة على المستوى الجزئي.¹

أولا: ميزات محققة على المستوى الكلي:

- العمل على توسيع السوق المحلي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا اقتصادية الحجم
- استغلال المكاسب النسبية المتوفرة محليا مع ترقية أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة.
- المساهمة في تقليل معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات متزايدة في النمو الاقتصادي.
- اعتماد سعر صرف واقعي، مما يساهم في رفع أداء الصادرات ومضاعفة قدرتها التنافسية
- فتح المجال على الأسواق الدولية والمنافسة عليها.
- جلب مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال الزيادة في التصدير.

ثانيا: ميزات محققة بالنسبة للمؤسسة:

في هذا الجانب يمكن أن تسجل عدة مكاسب تتمثل في:

- زيادة قيمة الأعمال فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها والحصول على عوائد جراء ذلك، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصة لتصدير منتج خاص أو نادر.
- يسمح تطوير الصادرات للمؤسسة بإمكانية تنويع المنتجات المصدرة بهدف الحد من مخاطر التركيز على سوق واحد أو زبون واحد.
- القدرة على المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مسايرة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية والزمن.
- الحصول على مردودية قصوى، ذلك أنه في حال إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

¹ كمال منصوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 2/2024، ص 162.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة تحليلية لدور وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الخاصة بالفترة 1990-2022 وتعرضنا لمراحل تطور كلاهما خلال فترة الدراسة وكذلك أهم التحديات والصعوبات التي تواجه العلاقة بينهما، وخلال دراستنا التحليلية تبين أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في الجزائر وهي علاقة طردية غير آنية، حيث يتطلب تأثير الاستثمار فترة زمنية حتى ينعكس على الصادرات، خاصة في ظل غياب تنوع حقيقي في النسيج الإنتاجي، كما بينت الدراسة وجود تذبذب واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يعكس هشاشة البيئة الاستثمارية وضعف فعالية السياسات الاقتصادية في استقطاب الاستثمارات المنتجة والموجهة نحو التصدير .

وعليه فإن ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية تستوجب أكثر من مجرد تدفقات استثمارية فهي تحتاج إلى رؤية استراتيجية متكاملة تشمل:

- تحسين مناخ الأعمال.
- رفع كفاءة البنى التحتية.
- إصلاح المنظومة المالية والجمركية.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري.

خاتمة:

خاتمة:

إن الباحث في الواقع الاقتصادي الجزائري يلاحظ ارتباطها الشديد مع واقع الأسواق النفطية الأمر الذي يجعل اقتصادها تحت رحمة أسعار النفط في الأسواق العالمية. مما يستوجب من القائمين على الاقتصاد الجزائري البحث عن مصادر ترقية الصادرات خارج المحروقات وضمان استمرارية واستدامة تدفق المداخل وكذا الزيادة في حجمها.

والجزائر على اعتبار أنها من الدول التي في طريقها للنمو عانت الكثير من الاختلالات الهيكلية على مستوى اقتصادها جراء اعتمادها على مورد وحيد وأساسي وهو النفط ونظرا للتقلبات الحاصلة في سوق هذه المادة فقد عانت من الأزمات النفطية التي عصفت بهذا الاقتصاد ما دفع بالدولة الجزائرية لتبني استراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال مجموعة من الإجراءات وبرامج للتشجيع الفعال للمؤسسات الوطنية والسياسات التي كان من أبرزها سياسة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحددات التي تساهم في تعزيز القدرة التصديرية للدول النامية باعتباره يوفر موارد مالية وتقنية وإدارية تمكن من تطوير البنية التحتية والانتاجية وتحسين الجودة والمعايير الفنية للمنتجات ما يجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

والتي تنص على أنه يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

هذه الفرضية صحيحة لأنه من خلال التحليل اتضح أن الفترات التي ظهرت فيها علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية كانت في السنوات: 2001-2008-2021-2022 بحيث لوحظ أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر رافقه تحسن في الصادرات غير النفطية وهذا يشير إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية وبالتالي فإن له دور في ترقيتها وهذا يشير إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية وكانت أكثر وضوحا خلال سنتي 2021-2022.

الفرضية الثانية:

والتي مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا مباشرا في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (هذه الفرضية غير صحيحة) لأنه من خلال التحليل اتضح أن تأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023 موجود لكنه يحتاج إلى وقت للظهور وقد يظهر بشكل غير منتظم أي أنه يتسم بطابع زمني متأخر أي لا يظهر مباشرة بعد دخول الاستثمارات بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى تتحول تلك الاستثمارات إلى نتائج ملموسة في الصادرات وهذا راجع إلى طبيعة المشاريع الاستثمارية خصوصا في القطاعات الصناعية التي تتطلب وقتا للتأسيس والتشغيل والانتاج ما يؤجل ظهور أثرها على الصادرات، فالفترة ما بين دخول رأس المال الأجنبي وبدأ الانتاج قد تمتد لعدة سنوات.

نتائج الدراسة:

بعد تقييم هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي وهي كالتالي:

_ الاستثمار الأجنبي يعد من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية نظرا لما يوفره من رؤوس أموال، تكنولوجيا حديثة، فرص عمل.

_ يساهم في نقل الخبرات والمعرفة الفنية والإدارية، مما يرفع من كفاءة المؤسسات المحلية على المدى الطويل.

_ التصدير خارج قطاع المحروقات يعد أحد الآليات الأساسية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل التبعية للمحروقات.

- تحسين أداء الصادرات غير النفطية يرتبط بتحسين بيئة الأعمال، البنية التحتية، والنظام الضريبي والتحفيزي.

_ لم تسجل علاقة واضحة ومباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الصادرات غير النفطية خصوصا في الفترات 1990-2000-2001-2010.

_ ضعف بيئة الأعمال وغياب التنسيق المؤسسي إضافة إلى العراقيل البيروقراطية.

بعض المؤشرات الإيجابية بعد سنة 2015

- سجلت بعض الفترات تحسنا نسبيا في الصادرات غير النفطية إلا أنها لم تكن مدفوعة بشكل مباشر بالاستثمارات الأجنبية، بل ارتبطت أحيانا بعوامل خارجية (كارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية أو المعدنية).

_ غياب التنويع القطاعي في توجيه الاستثمارات الأجنبية كان أحد أهم الأسباب التي منعت حدوث أثر إيجابي واضح على الصادرات.

-تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى محدودا بفعل المعوقات البنيوية مثل ضعف البنية التحتية، تعقيد الإجراءات الإدارية، ومحدودية الانفتاح على الأسواق العالمية.

-دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي كان له دور في تقليص فاعلية الاستثمار الأجنبي خاصة في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما انعكس سلبا على أداء الصادرات غير النفطية في تلك الفترة.

-غياب استراتيجية تصديرية وطنية واضحة كان عاملا مقيدا للاستفادة الكاملة من الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم الصادرات غير النفطية.

-القطاعات التي استقطبت الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن دوما موجهة نحو التصدير حيث توجه جزء كبير من الاستثمارات إلى قطاعات خدمية أو غير قابلة للتصدير المباشر ما قلل من الأثر الايجابي المتوقع

الاقتراحات والتوصيات:

- _ وضع استراتيجية وطنية واضحة لربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتصدير.
- _ تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية من خلال تقليص البيروقراطية وتقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجمركية والتصديرية.
- _ اصلاح المنظومة الجبائية والمالية وذلك بتقديم اعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمستثمرين الأجانب الذين يسهمون في زيادة الصادرات، وتوفير أدوات تمويل ميسرة مخصصة للمشاريع التصديرية.
- _ تشجيع الاستثمار في قطاعات ذات إمكانيات تصديرية عالية كالصناعات الغذائية، مواد البناء، الأدوية، التكنولوجيا الزراعية.
- _ ربط الشركات المحلية بالشركات الأجنبية وذلك بتحفيز الشركات بين المستثمرين الأجانب والمحليين لتعزيز القيمة المضافة محليا.
- _ تطوير البنية التحتية اللوجستية (موانئ، مطارات، طرق، مناطق عبور) لضمان انسيابية التصدير وسهولة وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية.
- _ بناء كفاءات وطنية في مجالات إدارة التصدير والتسويق الدولي.
- تعزيز استقرار السياسات الاقتصادية لضمان ثقة المستثمرين خصوصا ما يتعلق بقوانين الاستثمار وآليات تحول الأرباح
- توجيه الاستثمارات الاجنبية نحو القطاعات الانتاجية القابلة للتصدير مثل الصناعات الفلاحة الحديثة والصناعات الغذائية بدل تركيزها في القطاعات غير القابلة للتصدير.

-تطوير البنية التحتية اللوجستية والتجارية مثل الموانئ، المناطق الصناعية والأنظمة الجمركية لدعم عمليات التصدير

-تحفيز نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال الشراكات مع المستثمرين الأجانب بهدف تحسين جودة المنتجات وزيادة قابليتها للتصدير.

آفاق الدراسة:

أما عن آفاق البحث فعلى الرغم من محاولتنا الإلمام بالموضوع إلا أن هناك نقط يتطلب التوسع فيها مستقبلا وهي:

- _ أثر الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة والصناعة الغذائية على الأمن الغذائي والتصدير.
- _ أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل ونقل التكنولوجيا في الجزائر.
- _ أثر البنية التحتية اللوجستية (موانئ، طرق، مناطق صناعية) على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- _ أثر التحول الرقمي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للصادرات غير النفطية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

كتب

- أبو قحف عبد السلام. السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- أبو قحف عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- الذاري عدنان داود محمد. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية. دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
- الضموري هاني حامد. التسويق الدولي. دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، عمان، الأردن، 2011.
- الصادق علي توفيق. "تطور دور الدولة في التنمية قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية". المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات الأوروبية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19 و 20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث.
- الميساوي إبراهيم. قياس التبعية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989.
- المنصوري محمود صالح. الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي. الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- جاسم محمد. التجارة الدولية. دار الزهران، عمان، 2006.
- عبد الحميد عبد المطلب. العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- عبد الرازق محمود حامد. تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة.
- عبد المهدي عادل. الموسوعة الاقتصادية. دار بن خلدون، بيروت، 1980.
- عباس بلقاسم. السياسات الصناعية في ظل العولمة. المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 111، الكويت، 2012.
- فؤاد مصطفى محمود. التصدير والاستيراد، علميا وعمليا. دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993.
- منصور طه عبد الله ومصطفى عبد العظيم محمد. اقتصاديات التنمية. دار المرجع للنشر، الرياض،

الطبعة الأولى، 1995.

- يلسين سعد غالب. الإدارة الدولية. دار اليازوري، عمان، الأردن، 2002.

مجلات ومقالات

- الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01. 03 من القانون 01. 01.

- براوين شهرزاد. "العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية". مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية، 2015.

- بن حسين ناجي. "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

- جبلي محمد الأمين. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر (نقل التكنولوجيا وحماية البيئة)". المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.

- دنيا أحمد عمر. "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة". مجلة تنمية الرفادين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.

- رخا حسام شحاتة عبد الغني. "الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم، المحددات والآثار". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2، الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012.

- سعيدي وصاف. "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.

- سي علي أسماء. "تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002، 2017)، دراسة تحليلية". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019.

- صالح أشرف صلاح الدين. "العوامل البيئية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تحليلية ميدانية على جمهورية مصر العربية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 51، الجزء الأول، جامعة الإسكندرية، مصر، يوليو 2014.

- صاولي مراد وعبد الرحمان فارس. "ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

- الموزعة.... خلال الفترة (2016 . 1980). "مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.
- صقر عمر. "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة". كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2001.
 - صقر محمد وآخرون. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية." مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، المجلد 28، سوريا، 2006.
 - صندوق النقد العربي. الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
 - فرج عائشة محمد أميدان. "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد الليبي." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، 2016.
 - فتيحة محمد حامد محمد. "المعايير الأساسية التي تؤدي إلى اختلاف عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة." مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 52، جامعة الإسكندرية، مصر، يناير، 2015.
 - قعلول سفيان. "جاذبية البلدان العربية للاستثمار العربي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار." دراسات اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2017.
 - قادري محمد الطاهر وآخرون. "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات." مجلة تنوير، العدد الثاني، جوان 2017.
 - منصور كمال. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات." مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 2/2024.

أطروحات

دكتوراه

- بعداش عبد الكريم .الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة، 1996 . 2005 . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007 . 2008 .
- زعيتري صارة .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة بعض الدول العربية خلال الفترة 1980 . 2015 . أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018 . 2019 .
- شاشوة حميد .دور المناطق الحرة الصناعية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استراتيجيات تجربة المناطق الحرة الأردنية .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2015 .
- قويدري محمد .تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .
- نصير أحمد .أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 . 2012 . أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013/2014 .

ماجستير

- بالعباد فايذة .محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات دراسة حالة، الجزائر (1990) ، 2014 . (مجلة دفا تر اقتصادية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر، 2017 .
- بهلول مقران .علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 . 2005 .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010 . 2011 .
- قاسمي الأخضر .أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري .رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم

- التجاري، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 . 2014.
- قلوب حكيم دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة، الجزائر 1990 . 2013) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2017.
- لعويطي نصيرة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013 . 2014.
- نزاري رفيق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب . رسالة ماجستير، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، 2009.

ماستر

- طريشين دلال الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2012/2013.

مصادر أجنبية

- UNCTAD. World Investment Report and Determinates. New York and Geneva, 1998.
- UNCTAD. World Investment Report 2017, Investment and Digital Economy United Nations. Geneva, 2017.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في سياق التحول الاقتصادي الذي تشهده الجزائر خلال الفترة الزمنية من 1990 إلى 2023. وللإجابة على التساؤل: كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟ وذلك في ضوء الأهداف الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، باعتبار زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أدوات تحقيق هذا الهدف. ولذلك، قمنا بتحليل العلاقة بين الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في الجزائر هي علاقة طردية. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في الجزائر ليست مباشرة ولا آنية. استناداً إلى النتائج التي تم الحصول عليها، توصي هذه الدراسة بالتركيز على الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية، وتحسين بيئة العمل الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما توصي بتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية جاذبة على المستوى العالمي. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، التحول الاقتصادي، الجزائر، تنمية الصادرات، تنويع الاقتصاد، البنية التحتية، بيئة العمل الاستثمارية.

ABSTRACT:

This study aimed to analyze the relationship between foreign direct investment (FDI) and non-oil exports in the context of Algeria's economic transformation during the time period from 1990 to 2023. To answer the question: How does FDI contribute to the development of exports outside the hydrocarbon sector in Algeria?

In light of the government's objectives aimed at diversifying the economy and reducing dependence on oil revenues, as increasing foreign direct investment is one of the tools to achieve this goal. Therefore, we analyzed the relationship between non-oil exports and FDI; the results of the study showed that the relationship between FDI and non-oil exports in Algeria is a direct relationship.

The relationship between FDI and non-oil exports in Algeria is neither direct nor instantaneous.

Based on the results obtained, this study recommends focusing on investing in high value-added sectors, developing infrastructure, building human capacity, and improving the investment business environment to attract more FDI. It also recommends intensifying efforts to improve Algeria's image as an attractive investment destination at the global level.

Keywords: FDI, non-oil exports, economic transformation, Algeria, export development, economic diversification, infrastructure, investment labor environment.